الأمم المتحدة

S/PV.9704

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9704

الثلاثاء، 13 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-23949 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وجنوب أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة قسم التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): مرة أخرى، يجتمع المجلس لمناقشة التطورات المقلقة والتوترات المتزايدة في الشرق الأوسط. إن الهجوم الإسرائيلي المفجع على مدرسة "التابعين" في مدينة غزة، الذي أدى إلى عقد هذه الجلسة، يشير مرة أخرى إلى الحاجة الماسة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وتحرير الرهائن وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وقعت الغارة الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مجمع مدرسة "التابعين" في ساعة مبكرة من صباح يوم 10 آب/أغسطس. وأسفرت الغارة عن مقتل عشرات الفلسطينيين وإصابة العديد منهم، من بينهم نساء وأطفال، وفقاً لمصادر فلسطينية محلية. وأدان الأمين العام استمرار الخسائر في الأرواح في غزة بعد شن هجوم آخر على مدرسة تؤوي مئات العائلات الفلسطينية النازحة. ووفقاً لإسرائيل، استهدف الجيش الإسرائيلي مركز قيادة لحماس في مسجد داخل مجمع المدرسة وقتل ما لا يقل عن 31 من مقاتلي حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

وكما أكد الأمين العام أمس، يجب احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ التدابير الاحترازية في الهجوم، في جميع الأوقات.

كما أعلنت حماس أمس مقتل أحد الرهائن وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة على أيدي مسلحي حماس أثناء احتجازهم في غزة. وقال الجانبان إنهما ينظران في تلك الحوادث.

ومع استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك في الشمال حول مدينة غزة وفي المنطقة الوسطى في خان يونس وداخل رفح وفي محيطها، لا تزال الحالة كارثية بالنسبة للمدنيين. فلا يوجد مكان آمن في غزة، ومع ذلك تستمر الأوامر للمدنيين بالإجلاء إلى مناطق تتقلص باستمرار. وستحيط زميلتي المديرة دوتن، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأعضاء علماً بالأوضاع الإنسانية المتردية في غزة بمزيد من التفصيل بعد قليل.

بعد مرور عشرة أشهر على بداية الحرب، أصبح خطر المزيد من التصعيد الإقليمي أوضح وأكثر إثارة للهلع من أي وقت مضى. ولا يزال تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق مستمراً بشكل شبه يومي. ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس، في 31 تموز/يوليه (انظر S/PV.9696)، أُطلقت العديد من القذائف من لبنان عبر الخط الأزرق، مما تسبب في إلحاق أضرار بالمباني وحرائق في الأحراج في مناطق مفتوحة. وردّ الجيش الإسرائيلي بشن غارات عبر الخط الأزرق على جنوب لبنان. كما استمرت الطائرات المسيّرة في عبور الخط الأزرق من جنوب لبنان. واستُهدفت قاعدة للجيش الإسرائيلي عبر الخط الأزرق، بينما استُهدفت قاعدة أخرى بالقرب من نهاريا في شمال إسرائيل. كما قُصفت منطقة مفتوحة في مدينة نهاريا.

إنني أحث على مواصلة الاهتمام بالحالة المتدهورة والعنف المستمر في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ففي 3 آب/أغسطس، قال الجيش الإسرائيلي إنه شنّ غارتين جويتين على خلية تابعة لحماس في طولكرم، مما أسفر عن مقتل تسعة فلسطينيين ذكر الجيش أنهم كانوا يخططون لتنفيذ هجوم داخل إسرائيل. كما أسفرت عمليات منفصلة للجيش الإسرائيلي في جنين وطوباس في مطلع الأسبوع الماضي عن مقتل 16 فلسطينياً آخرين. وفي 11 آب/أغسطس، أدت عملية إطلاق نار أعلنت حماس مسؤوليتها عنها إلى مقتل مدني إسرائيلي وإصابة آخر في شمال غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة. وأفادت التقارير بأن عملية إطلاق نار أخرى نفذها مسلحون فلسطينيون بالقرب من قلقيلية أسفرت عن إصابة إسرائيلي واحد وفلسطينيين اثنين. وقُتل المهاجم، الذي قالت حماس إنه أحد قادة كتائب عز الدين القسام، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في وقت لاحق.

ولتفادي الانزلاق نحو كارثة أكبر، يجب على الأطراف وقف جميع الخطابات والأفعال التصعيدية. وأكرر دعوة الأمين العام للجميع إلى العمل بقوة من أجل تهدئة الأوضاع في المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. وأرحب بالجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبرام اتفاق بين الطرفين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإيصال الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. وكما أكد قادة مصر وقطر والولايات المتحدة في بيانهم المشترك في 8 آب/أغسطس، "لا يوجد مزيد من الوقت لإضاعته، ولا أعذار من أي طرف لمزيد من التأخير". يجب الاستجابة لدعوتهم لإغاثة أهالي غزة والرهائن وعائلاتهم بشكل فوري. وأحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والإسراع بإبرام الاتفاق على النحو الذي أقره مجلس الأمن في القرار 2735 (2024). وتلتزم الأمم المتحدة بدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف وتواصل اتصالاتها الوثيقة مع الأطراف المعنية.

يجب أن ينتهي القتل والدمار والمعاناة في غزة. ويجب لم شمل الرهائن مع عائلاتهم. ولكن حتى مع استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، لا يمكننا أن نغفل ما نعتبره أمراً لا جدال فيه: في غياب مسار واضح نحو مستقبل يرى فيه الإسرائيليون احتياجاتهم المشروعة للأمن تتحقق ويرى فيه الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولة مستقلة تماماً ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء تتحقق، سيظل السلام الدائم في الشرق الأوسط بعيد المنال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): ها نحن هنا مرة أخرى، في أعقاب حلقة مروعة أخرى في هذه الحرب الوحشية في غزة. وعلى غرار وكيلة الأمين العام ديكارلو، فإننا نشعر بالهلع الشديد إزاء الغارة التي شنتها القوات الإسرائيلية على مدرسة "التابعين" في حي "الدرج" يوم السبت. كانت المدرسة تؤوي عدة مئات من العائلات النازحة، وقد انتقل العديد منهم إلى هناك بسبب أوامر الإخلاء الأخيرة. ونُفذت الغارة أثناء صلاة الفجر. وتشير التقارير الأولية إلى أن هذه واحدة من أكثر الهجمات دموية على مدرسة تؤوي نازحين منذ بداية هذا النزاع.

وللأسف، كانت هذه الحادثة أبعد ما تكون عن كونها حدثاً منعزلاً. في الواقع، يبدو أن هذه الهجمات تقع بوتيرة متزايدة. وتشمل الحوادث الأخيرة ثلاث مدارس تعرضت للقصف في غضون 48 ساعة يومي 3 و 4 آب/أغسطس ومدرستين في 8 آب/أغسطس، وجميعها في مدينة غزة، وكانت مدرسة "التابعين" يوم السبت آخر هذه الهجمات. ووفقاً لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن هذه هي الغارة الحادية والعشرون على الأقل، المسجلة منذ 4 تموز/يوليه، على مدرسة كانت تُستخدم كمأوى. وقد قُتل العشرات من الأشخاص في تلك الغارات، من بينهم نساء وأطفال.

ومن المحزن أن هذه الحوادث الواسعة النطاق ليست سوى بعض الطرق التي لا حصر لها التي يتسبب هذا النزاع المروع من خلالها في معاناة ودمار لا يُحتملان. وقد أسفر العنف المتواصل في غزة حتى الآن عن مقتل قرابة 000 40 فلسطيني وإصابة أكثر من 000 90 آخرين، وفقاً لوزارة الصحة في غزة. ولا يزال حوالي 000 10 شخص

في عداد المفقودين ويُعتقد أنهم مدفونون تحت الأنقاض. وحتى 9 آب/أغسطس، لا يزال ما يقدر بـ 115 رهينة محتجزين في غزة على الرغم من المطالبات المتكررة بالإفراج عنهم، بما في ذلك رهائن أُعلن عن وفاتهم وتوجد رفاتهم في غزة.

لا تزال الحالة الصحية في غزة حرجة. فنظام الرعاية الصحية يكاد لا يعمل، حيث يقدم دعماً شجاعاً ولكن محدوداً للجرحى والمرضى وللنساء أثناء الولادة وفي مكافحة الأمراض سريعة الانتشار. ويوجد الآلاف من المرضى الذين يعانون من حالات حرجة على قوائم الانتظار للإجلاء الطبي. ووفقاً لتحليل أجرته الأمم المتحدة مؤخراً، فإن أكثر من 60 في المائة من المباني السكنية و 65 في المائة من شبكة الطرق قد تضررت أو دُمرت. وفي غضون أسبوعين فقط، نزح أكثر من ربع مليون شخص، وغالباً ما كان ذلك في مرات متعددة. ومن الواضح أن أوامر الإخلاء – التي يُفترض أنها من أجل أمن المدنيين – تؤدي إلى نتائج عكسية. ويُطلب من المدنيين مراراً وتكراراً الإجلاء إلى مناطق لا تتوفر فيها مقومات بقائهم على قيد الحياة. وهم يتعرضون للقتل والإصابة بشكل متكرر في نفس الأماكن التي قيل لهم إنها آمنة.

وتفيد التقارير بأن الجماعات الفلسطينية المسلحة تستخدم الملاجئ ومخيمات النزوح لأغراض عسكرية، مما يُعرّض أولئك الذين يحتمون بها لخطر رهيب. ويشكل الاكتظاظ في تلك الأماكن ضغطاً هائلاً على مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تعاني أصلاً من ضغوطات شديدة. وتتزايد حالات التهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال ومتلازمة اليرقان الحاد والتهابات الجلد. ومما يبعث على القلق الشديد، مع استحالة تنفيذ برامج التحصين المدرسي عملياً، أن شلل الأطفال بات يلوح كتهديد جديد بعد اكتشاف ست سلالات من فيروس شلل الأطفال الساري في العينات البيئية في حزيران/يونيه. ويجب السماح للعاملين الصحيين بالقيام بحملة تحصين على سبيل الاستعجال.

إن هذه الحرب تدمّر الأرواح والأحلام والمستقبل. فقد خسر أكثر من نصف مليون من الطلاب عاماً دراسياً كاملاً، حيث لم يتمكن 39 000 طالب وطالبة من تقديم امتحاناتهم النهائية. وحتى لو انتهت هذه الحرب اليوم، فإننا نُقدّر أن ما لا يقل عن 8 من كل 10 مدارس ستحتاج إلى إعادة تأهيل. ويجب ألا نُغفل الصدمات العاطفية والنفسية الهائلة التي خلّفتها هذه الحرب على الأطفال – بل على الناس من جميع الأعمار – وهي صدمات ستلازمهم لبقية حياتهم.

ويجدر بنا أن نكرر أنه لا توجد حماية للمدنيين في غزة. وقد غادر غزة، إلى جانب النزوح الجماعي المتواصل داخلها، عدة آلاف من الفلسطينيين ويحاول الكثيرون غيرهم القيام بذلك. ويجب أن يحظى المدنيون بالحماية في ظل استمرار النزاع وتعرض حياتهم للخطر بشكل يومي. ويجب أيضاً ضمان حق النازحين في العودة الطوعية.

إن ما نراه في غزة هو نتيجة لحرب شُنت مع إيلاء اعتبار ضئيل، إن وُجِد، لمتطلبات القانون الدولي. وأشاطر الأمين العام وآخرين قلقهم البالغ إزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني طوال هذا النزاع.

وفي خضم هذه الكارثة المتصاعدة في غزة، تواصل دوائر العمل الإنساني بإصرار بذل جهود حثيثة لتقديم استجابة فعالة. فنحن نبذل ما في وسعنا لزيادة المساعدات الغذائية وتوفير الدعم التعليمي وتعزيز قدرات المستشفيات. كما تتواصل الجهود لتجنب انتشار شلل الأطفال. ويواصل كبار مسؤولي الأمم المتحدة المناقشات مع الجهات المعنية الرئيسية، بمن فيهم كبار المسؤولين الإسرائيليين، لزيادة تدفق المساعدات إلى قطاع غزة وتحسين ظروف إيصالها في الميدان.

ولكن يبدو أن القيود المفروضة على الوصول والمستويات المرتفعة من انعدام الأمن تعيق بشدة الاستجابة الإنسانية. وقد انخفضت المساعدات التي تدخل غزة إلى أكثر من النصف منذ بدء العملية البرية في رفح وإغلاق معبر رفح بشكل مفاجئ في أوائل أيار/مايو. والقيود الجديدة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على إدخال العملات النقدية إلى غزة تحد بشكل كبير من الموارد المتاحة للعمليات. ويعني نقص الوقود أن إمدادات المياه قد تدنّت إلى مستويات منخفضة تبلغ لترين للشخص الواحد في اليوم، وهو ما يقل كثيراً عن الـ 15 لتراً المطلوبة. ولا تزال الجريمة المنظمة وعمليات النهب على امتداد الطريق التي

يستخدمها العاملون في المجال الإنساني لإرسال الشحنات من معبر كرم أبو سالم تعيق إيصال المساعدات. ولا تزال إمكانية الوصول إلى المحتاجين تمثل تحدياً. وتؤثر الزيادة في العوائق البيروقراطية والإدارية تأثيراً شديداً على الاستجابة، مثل التأخير في إصدار التأشيرات وتجديدها من أجل دعم وإدارة العمليات على نطاق أوسع.

وتتزايد مخاوفنا على سلامة الموظفين مع تزايد الهجمات على مركبات الإغاثة التي أُعلنت أحداثياتها أو بالقرب منها. وقد وقعت مؤخراً، خلال فترة 12 يوماً، أربعة حوادث إطلاق نار على قوافل للأمم المتحدة، بما في ذلك إطلاق النار على مركبة تقل أطفالاً في طريقهم للم شملهم مع والدهم. وتُبلغ جميع المنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر الفلسطيني عن وقوع هجمات مماثلة. نتيجة لذلك، يُحرم مئات الآلاف من الأشخاص من المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة التي تمس حاجتهم إليها.

إلى متى يمكن أن يستمر هذا الوضع؟ وكم مأساة أخرى، مثل تلك التي وقعت في مدرسة "التابعين"، يجب أن تحدث قبل اتخاذ أي إجراء؟ وهل يستطيع المجلس أن ينظر في أعين الأطفال وأهالي غزة وجميع المتضررين من هذه الحرب، كما يفعل العاملون في المجال الإنساني كل يوم، وأن يقسم أنه لم يدع سبيلاً لإنهاء معاناتهم؟

وتبقى المتطلبات الملحة، التي لطالما تكررت، هي نفسها: أولاً، الوقف الفوري للأعمال العدائية ووقف مستدام لإطلاق النار؛ وثانياً، الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف. ينطوي ذلك على إطلاق سراح جميع الرهائن. وينطوي الأمر أيضاً على حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك من خلال ضمان تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء غزة، كما أمرت بذلك محكمة العدل الدولية، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. أخيراً، وكما ذكرنا سابقاً في هذا السياق، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تستخدم كل ما لديها من نفوذ لمنع ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، وربط صادرات الأسلحة بالامتثال لقواعد الحرب، والتعاون في مكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن نتذكر أن هذا النزاع هو واحد من عدة نزاعات في غزة اضطر العاملون في المجال الإنساني إلى التعامل معها على مر السنين، وهي نزاعات لم يكتسب فيها سكان غزة قط القدرة على التعافي أو الإصلاح. وقد دمرت الأشهر العشرة الماضية ما تبقى من أمل ضئيل في المستقبل لأي طفل ناجٍ. وأحثّ المجلس وجميع الدول الأعضاء على استخدام نفوذهم لحماية المدنيين ووضع حد لهذا النزاع وخسائره التي لا تُحتَمل. ولا بد من السعي إلى تحقيق الأمن المتبادل والسلام الدائم حتى يتسنى استعادة الأمل، وحتى يتمكن المدنيون هناك من التمتع بالأمل الذي نعتبره من المسلّمات والأمل الذي لم يختبروه قط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديرة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

وسأبدأ بياني بنفس السؤال الذي طرحته السيدة دوتن: إلى متى؟ هل ستكون هذه الجلسة إحدى جلسات مجلس الأمن الأخرى غير الفعالة وغير المجدية والميؤوس منها؟ هل سنستمر في إحصاء عدد القتلى في غزة؟ الجواب بسيط: هذا ليس ما صُمم المجلس من أجله ولا ما يتوقعه المجتمع الدولي منا. والأهم من ذلك، ليست تلك هي الطريقة التي ينبغي للمجلس أن يتعامل فيها مع مناشدة الفلسطينيين وسعيهم لتحقيق العدالة وحقهم في الوجود. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية القانونية والأخلاقية الأساسية في العمل بحزم للاضطلاع بولايته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وعلى مدار 311 يوماً، ما فتئ المجلس يتعرّض للخداع والتجاهل بشكل مستمر، في الوقت الذي يتعرض شعب بأكمله لعقاب جماعي.

وقد استيقظ العالم يوم السبت الماضي على حادثة أخرى من حوادث سفك الدماء المروعة، بعد أن تعمّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهداف مدرسة في حي "الدرج" في غزة. وكانت هذه ثالث مدرسة يتم قصفها خلال يومين. لقد كان مبنى مدنياً يؤوي مدنيين، وفقاً لشهادة المجتمع الدولي. وقد قالها الأمين العام بوضوح: كانت المدرسة تؤوي مئات العائلات الفلسطينية النازحة. كما أكد المرصد الأوروبي – المتوسطي لحقوق الإنسان أن المدرسة لم تكن سوى مكان متداع لجأت إليه مئات العائلات. إن شهادة أحد الناجين مروعة – قال أب إنه تسلم 18 كيلوغراماً من أشلاء جثة ودفنها على أنها جثة ابنه الصغير.

إن المجزرة البشعة في حي "الدرج"، والمجازر السابقة، ما كانت لتحدث لولا المساعدات المالية والعسكرية السخية المقدمة بلا حساب إلى المعتدي الإسرائيلي. لقد أُزهقت أكثر من 100 روح بريئة في "الدرج"، من بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى ما يقارب 000 40 شهيد فلسطيني حتى الآن. ألم يكن هؤلاء الشهداء بشراً، لهم أحلامهم وآمالهم، مثلنا جميعاً؟ هل يقتصر دور المجلس على الاحتفاظ بسجل للأرواح التي أزهقت؟

مرة أخرى، الجواب بسيط – يجب على المجلس أن يفي بمسؤولياته وأن يحترم التزاماته، ويجب أن يفعل ذلك الآن. يجب عليه أن يفي بمسؤوليته في معالجة السبب الجذري للقضية الفلسطينية، وهو الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية. ويجب عليه أن يفي بمسؤوليته في مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال باستخدام جميع الوسائل القانونية، بما في ذلك آليات الجزاءات. وأخيراً، يجب عليه أن يفي بالتزامه بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط والحيلولة دون التصعيد الخطير الذي تحرض عليه السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال.

ولا تزال السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلي تتحدى التزام المجلس ذاته الوارد في القرار 2735 (2024)، الذي يدعو إلى تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في غزة. ويتعرض هذا القرار لتحد كبير بسبب العدوان المكثف الذي تشنه السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلي على غزة.

وتحذر الجزائر من استمرار تعمد تخريب الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر لتنفيذ هذا القرار بشكل عاجل وفعال. وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر مجدداً عن دعمها لجهود الوساطة التي تبذلها هذه البلدان الثلاثة. لا وقت للمماطلة في المفاوضات أو تعقيدها بإضافة اشتراطات أو مطالب جديدة. إن المشاركة، بحسن نية، في مبادرة الرئيس بايدن أمر بالغ الأهمية لتحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره.

صوناً للقيم الإنسانية، يتعين علينا أن نتحرك الآن. إن تقاعسنا عن العمل يحصد أرواحاً ويعرض مصير شعب بأكمله للضياع – الشعب الفلسطيني.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العاجلة، كما طلبت الجزائر. أود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو وكذلك المديرة دوتن على إحاطتيهما اليوم.

ارتعد العالم فزعاً يوم السبت هذا جراء شن غارة جوية مدمرة أخرى على غزة، غارة من أشد الغارات فتكاً بالفلسطينيين حتى الساعة. تدين سلوفينيا بشدة الهجوم الإسرائيلي على مدرسة "التابعين" وسط مدينة غزة في تجاهل مطلق لمصير حياة الفلسطينيين.

هناك ادعاءات خطيرة بأن حماس تندس بين السكان المدنيين في المرافق المدنية. وندين بشدة مثل تلك الأفعال. يجب على حماس التوقف عن التضحية بمواطنيها الفلسطينيين وتعريضهم لخطر الموت.

من ناحية أخرى، تملكنا الذعر من توالي الهجمات العسكرية التي شهدناها مؤخراً على المدارس. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القرار 2601 (2021). أمس تحديداً، احتفلنا بمرور 75 عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف التي تمر باختبار عسير هذه الأيام في غزة وفي نزاعات أخرى.

وتعرب سلوفينيا عن قلقها البالغ إزاء إمكانية تصاعد حدة التوترات وخروجها عن نطاق السيطرة لتتحول إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقاً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة تتجاوز حدود غزة. ونحن ندعو

الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تجنيبنا الانزلاق إلى مسار لا رجعة عنه. هناك حاجة ملحة للامتناع عن شن المزيد من الهجمات واستخدام الخطاب التهديدي.

ولا بد للمجلس من التركيز على القرار 2735 (2024) كأولوية. ونعرب عن دعمنا الكامل للوسطاء ولدعوتهم الطرفين إلى اختتام المحادثات بشأن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والأسرى. وفي ذلك الصدد، ندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات هذا الأسبوع والالتزام بإبرام الاتفاق من دون تأخير.

لقد مر أكثر من شهرين منذ أن طالب المجلس بوقف إطلاق النار. وما برحنا نتحلى بالصبر في انتظار تنفيذ قراراتنا. وفي غضون ذلك، ما برحنا نشهد استمرار الهجمات التي تزهق الأرواح وسقوط الخسائر في صفوف المدنيين، وما فتئنا نرصد مطاردة الفلسطينيين في شتى أنحاء غزة. لم يعد هناك وقت نضيعه، ولم تعد هناك أرواح بريئة لإهدارها.

ونقترح مرة أخرى أن يحدد المجلس موعداً نهائياً واضحاً لإبرام الاتفاق. في الفترة الانتقالية، ينبغي الالتزام بوقف القتال مؤقتاً – وذلك من شأنه أن يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع والقيام بحملات تقديم لقاحات شلل الأطفال بأمان. إننا نرحب بجهود منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في وضع خطط للقيام بجولتين من التطعيم ضد شلل الأطفال. لكن في حالة عدم ابرم اتفاق، ينبغي للمجلس أن يناقش دون تأخير كيفية ضمان الامتثال لقراراته في مواجهة المعاناة الهائلة في غزة. وبالفعل، وكما قالت المديرة دوتن، يجب أن نستنفد كل السبل الممكنة.

سألني صحفي أمس كم عدد جلسات الإحاطة التي يحتاج المجلس إلى عقدها حتى يبدأ في تغيير الحالة في غزة. إننا نتلقى إحاطات حتى نتمكن من اتخاذ إجراءات. لقد اتخذنا أربعة قرارات (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024))، ولكننا لم نتابع قط تنفيذها. لقد حان الآن وقت العمل. وحان الوقت للتوصل أخيراً إلى وقف لإطلاق النار، – وإلا فقد حان الوقت لكي يضمن المجلس تحقيق ذلك في النهاية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشيد بالجزائر على طلبها عقد هذه الجلسة. كما نشيد برئاسة سيراليون على عقدها جلسة الإحاطة العاجلة هذه حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والسيدة ليزا دوتن، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما أمام المجلس.

يترتب على النزاع الدائر في الشرق الأوسط عواقب وخيمة ويلحق أضراراً غير مقبولة بالأطفال والنساء والسكان المدنيين عموماً. أودت عمليات القتل الأخيرة بحياة أكثر من 100 فلسطيني. ومن الضروري بذل جهود عاجلة من أجل التصدي لعمليات القتل تلك ووقفها.

ويساورنا قلق بالغ إزاء مواصلة إسرائيل شن غارات جوية على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والملاجئ، مما يتسبب في أضرار جسيمة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكّر مرة أخرى بأن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر مزعج بوجه خاص ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف.

وندعو جميع الذين يؤمنون إيماناً صادقاً بالالتزام الناشئ عن فرضية المسؤولية عن الحماية إلى ضمان تطبيق هذا المبدأ بسرعة واتساق على الحالة في غزة. ومن جهة أخرى، لا يمكن للهجمات العسكرية العشوائية إلا أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات الإقليمية وإشعال فتيل نزاعات جديدة ستأخذ أبعاداً أكبر، مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن تصورها على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ونظراً لخطورة الحالة، يتحتم على جميع الأطراف المعنية، ولا سيما إسرائيل، أن تمتثل للقواعد والاتفاقات القانونية الدولية. ويجب عليها، بوجه خاص، الالتزام بجميع الأوامر والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية في هذا الشأن. وندعو مجدداً إلى إنهاء هذه

الحرب على الفور. ونحثّ الأطراف على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن التي اتخذناها فيما يتعلق بهذا النزاع، من دون تحفظ ودون مزيد من التأخير. وبوصفنا مناصرين للسلام والأمن والمساعدات الإنسانية، فمن الأهمية بمكان أن نشدد على أهمية التوعية بالأحداث المفجعة التي وصفتها مقدمتا الإحاطتين.

ونرى أن حل النزاع في قطاع غزة وفلسطين يتطلب نهجاً يشمل المفاوضات. ويجب أن يشمل هذا النهج خططاً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإيصال المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار غزة والتعاون الإقليمي. هذه هي الخطوات الضرورية التي ستمهد الطريق نحو سلام دائم ومستدام. لذلك نؤيد المضي نحو اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد العالمي لإنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة والتي يتوسع نطاقها على نحو كبير وتخلّف معاناة لا توصف للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها بدعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل مستدام للنزاع الذي طال أمده في قطاع غزة وفلسطين. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وقطر وبلدان عربية أخرى والمجتمع الدولي ككل سعياً للتوصل إلى حل دائم للنزاع الذي طال أمده في قطاع غزة.

وما فتئت موزامبيق ثابتة في اعترافها بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وما يمليه القانون الدولي. ونكرر التأكيد على الحاجة الماسة إلى تنفيذ حل الدولتين، وهو حل قائم على وجود دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، باعتبارهما عضوين في الأمم المتحدة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

أولاً، تشعر المملكة المتحدة بالجزع من الضربات العسكرية التي شنتها إسرائيل على مدرسة "التابعين" التي كان يحتمي بها المدنيون الفلسطينيون. تخبرنا الأمم المتحدة أن تلك الغارة أسفرت عن مقتل عشرات الفلسطينيين الذين أفادت التقارير بأن العديد منهم من النساء والأطفال. للأسف، لم تكن تلك الغارة الإسرائيلية الوحيدة التي شهدناها على المدارس التي تحولت إلى ملاجئ. فقد شُن 17 هجوماً من هذا القبيل في شهر تموز/يوليه وحده.

لم يعد أمام الفلسطينيين أي مكان آمن للجوء إليه. ويخضع 86 في المائة من غزة حالياً لأوامر الإخلاء. وشهدنا في الأيام الأخيرة واحداً من أكبر أوامر الإخلاء حتى الآن، مما أثر على عشرات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا عدة مرات. وتُجبر العائلات على التنقل ذهاباً وإياباً أكثر من مرة، ولكن من دون أن يوفر لها أي من تلك الأماكن السلامة أو الأمن اللذين تحتاج إليهما بشدة. علاوة على ذلك، أصدرت إسرائيل بعض تلك الأوامر في منتصف الليل، مما لا يترك إلا الحد الأدنى من الوقت للسماح للمدنيين بالفرار. يجب أن تضمن إسرائيل أنها تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين.

كما تشعر المملكة المتحدة بالفزع إزاء التقارير التي تتحدث عن العنف والانتهاكات الجنسية التي يتعرض لها الرهائن في غزة والأسرى الفلسطينيون المحتجزون في المعتقلات الإسرائيلية، وكثير منهم أطفال. يجب على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً. كما يجب على حماس أن تتوقف عن تعريض المدنيين للخطر. ويجب على إسرائيل أن تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى السجناء على الفور وضمان محاسبة أي شخص يثبت مسؤوليته عن إساءة معاملة المعتقلين.

وقد سمعنا أيضاً خطاباً غير مقبول على الإطلاق من وزراء إسرائيليين يتعلق بإساءة معاملة المعتقلين وتجويع المدنيين في غزة. وندعو حكومة إسرائيل إلى التراجع عن تلك التصريحات وإدانتها. لا يمكن أن يكون القانون الدولي أكثر وضوحاً من ذلك – إساءة المعاملة المنهجية للمحتجزين والتجويع المتعمد للمدنيين هي جرائم حرب.

وهناك تهديد مميت آخر يلوح في الأفق لسكان غزة. إنهم على شفا مواجهة تفشي شلل الأطفال، حيث يوجد 600 000 طفل دون سن

الثامنة في حاجة ماسة إلى التطعيمات. وندعو الأطراف إلى التعاون العاجل مع منظمة الصحة العالمية لتسهيل طرح اللقاح وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وندعو إسرائيل إلى السماح بوصول المساعدات إلى غزة دون قيود ووضع آلية فعالة لتجنب النزاع لضمان وصول المساعدات بأمان.

أخيراً، أكرر دعوة المملكة المتحدة إلى خفض التصعيد الإقليمي، كما أوضح رئيس وزراء بلدي في اتصاله مع الرئيس الإيراني بيزشكيان الليلة الماضية. وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر، هناك اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة مطروح على الطاولة. وقد انضم رئيس وزراء بلدي إلى نظيريه الفرنسي والألماني لحثّ الأطراف على استئناف المناقشات في 15 آب/أغسطس وإتمام الاتفاق. إننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب علينا إخراج الرهائن، وإدخال المزيد من المساعدات، والتحرك بسرعة نحو حل الدولتين مع وجود إسرائيل آمنة ومأمونة إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وفد الجزائر على طلبه عقد هذه الجلسة. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

أودت الغارة الجوية التي شنتها إسرائيل على مدرسة "التابعين" في غزة الأسبوع الماضي بحياة حوالي 100 شخص من المدنيين الأبرياء. وتدين الصين بشدة ذلك الهجوم. ويجب ألا يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية هدفاً للعمليات العسكرية. فهذا خط أحمر بموجب القانون الدولي الإنساني. إن الهجوم المتكرر في وضح النهار على مدرسة يحتمي بها عدد كبير من المدنيين هو عمل شنيع.

وعلى مدى الأشهر العشرة الماضية، رأى الملايين من الناس في غزة منازلهم مدمرة وأحباءهم مشتتين واضطروا للتنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن ركن ينعم بالسلام، فلم يجدوا إلا القصف العشوائي والموت الذي قد يصيبهم في أي لحظة. وبينما نتحدث الآن، لا يوجد مكان آمن في غزة. أُجبر الناس في خان يونس، المكان الذي كانت إسرائيل في السابق قد أعلنت أنه منطقة آمنة، على الفرار في مواجهة غارات القصف الجديدة. يريد الناس اليائسون في غزة أن يعرفوا متى ستنتهي الحرب وما إذا كان هناك أمل في البقاء على قيد الحياة.

إن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو ما يتوق إليه سكان غزة. وهو أيضاً ما أجمعت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي عليه. قبل شهرين، عند الدفع بالقرار 2735 (2024)، ادعى وفد الولايات المتحدة أن إسرائيل قبلت اتفاق وقف إطلاق النار، لكن الواقع عكس ذلك تماماً. وبدلاً من وجود علامات موثوقة على التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار، فإن ما نراه هو عمليات عسكرية تتوسع باستمرار وإصابات متزايدة في صفوف المدنيين. إن لدى الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مورد للأسلحة، ما يكفي من النفوذ على إسرائيل. ونأمل أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات صادقة ومسؤولة لدفع إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في غزة في أقرب وقت ممكن، والتوقف عن ذبح المدنيين.

استمرت الكارثة الإنسانية في غزة في التفاقم. إذ ينتشر الجوع والمرض بسرعة. وقد وصفَ سياسي إسرائيلي رفيع المستوى مؤخراً تجويع مليوني شخص في غزة بأنه أمر مبرر وأخلاقي. مثل هذه التصريحات المروعة غير مقبولة على الإطلاق. فيجب عدم استخدام الجوع سلاحاً. ويجب عدم تسييس المسائل الإنسانية. ويجب عدم الاستهانة بأرواح المدنيين أو استخدامها كورقة مساومة. تحثّ الصين إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال فتح جميع المعابر الحدودية وضمان الوصول السريع والآمن لإيصال الإمدادات الإنسانية على نطاق واسع. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتنفيذ برنامج تطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال في غزة، وهو أمر بالغ الأهمية لوقف انتشار الأمراض المعدية وحماية صحة الأطفال. وإسرائيل ملزمة بحماية سلامة وحرية حركة العاملين في المجال الطبي المعنيين بذلك.

إن التقلبات المتزايدة للوضع في الضفة الغربية تبعث على القلق. ونشعر بقلق بالغ إزاء حوادث الانتهاك الجنسي من قبل الجنود

الإسرائيليين للمعتقلين الفلسطينيين. وندعو إلى إجراء التحقيقات والمساءلة. وتحثّ الصين إسرائيل على الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، والكبح الفعال لعنف المستوطنين المتصاعد، والتوقف عن تقويض أساس حل الدولتين. ونؤكد مجدداً على أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل القضية الفلسطينية – الإسرائيلية. وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أكبر وأكثر موثوقية وفعالية.

إن تداعيات النزاع في غزة تنتشر بشكل أسرع من أي وقت مضى. وبات الوضع في الشرق الأوسط عند منعطف خطر. غير أن الاستفزازات والمغامرات غير المسؤولة تستمر بلا توقف. ويساورنا بالغ القلق إزاء ذلك. وتكرر الصين التأكيد على أن مفتاح تجنب تدهور الوضع وتصعيده يكمن في تحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار في غزة دون تأخير. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل بلا كلل مع المجتمع الدولي لوضع حد للقتال في غزة وتخفيف الكارثة الإنسانية وتنفيذ حل الدولتين لضمان السلام والاستقرار والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن على إحاطتيهما الرصينتين جداً. إننا نواصل دعم الجهود الإنسانية الحيوية التي تبذلها الأمم المتحدة في غزة، وإن كان من الصعب تنفيذها.

وتعرب الولايات المتحدة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بسقوط ضحايا من المدنيين في أعقاب الغارة التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في 10 آب/أغسطس على مجمّع في غزة يضم مدرسة ومسجداً يؤوي أشخاصاً يائسين ونازحين، من بينهم نساء وأطفال.

لقد طرحنا مخاوفنا على إسرائيل، وبينما أشارت إسرائيل إلى أنها تستهدف مسؤولين كباراً من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، إلا أنها ملزمة بالقيام بكل ما هو ممكن بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين. إننا ننعي كل مدني فُقد في ذلك الحادث المروع وفي ذلك النزاع.

ولكننا نعرف التالي ويجب أن نعترف به: لا تزال حماس مستمرة في التجمع في المدارس وتواصل العمل انطلاقاً منها، دون أي اعتبار لسلامة المدنيين. ولإسرائيل الحق في ملاحقة حماس. ولإسرائيل الحق في الرد على التهديدات. ولكن الفرق يكمن في كيفية قيامها بذلك. لقد قلنا مراراً وتكراراً وباستمرار أنه يجب على إسرائيل اتخاذ تدابير لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

ولا يمكنني أن أؤكد بما فيه الكفاية على وجهة نظر الرئيس بايدن بأن الوقت قد حان لتقديم الإغاثة الفورية للشعب الذي طالت معاناته في غزة والرهائن الذين طالت معاناتهم وعائلاتهم. وأفضل طريقة لفعل ذلك هي وقف إطلاق النار في غزة بصفقة رهائن. وقد عملت الولايات المتحدة، إلى جانب قطر ومصر، بلا كلل أو ملل لأشهر من أجل صياغة الاتفاق الإطاري المطروح على الطاولة، ولم يتبق سوى إبرام تفاصيل التنفيذ. وهو إطار عمل يستند إلى المبادئ التي أقرها المجلس في القرار 2735 (2024). وببساطة، يجب أن تتم الصفقة الآن. وكما أكد الرئيس بايدن في بيان له الأسبوع الماضي مع قادة قطر ومصر:

> ”لا يوجد مزيد من الوقت لتضييعه ولا أعذار من أي طرف لمزيد من التأخير. لقد حان الوقت لإطلاق سراح الرهائن وبدء وقف إطلاق النار وتنفيذ هذا الاتفاق“.

وقد دعونا الطرفين كليهما إلى استئناف المناقشات العاجلة يوم الخميس 15 آب/أغسطس في الدوحة أو القاهرة لسد جميع الثغرات المتبقية والبدء في تنفيذ الاتفاق من دون مزيد من التأخير. ونحن مستعدون، بصفتنا وسطاء، لتقديم اقتراح نهائي لردم الهوة بين الطرفين – اقتراح يحل مسائل التنفيذ المتبقية بطريقة تلبي توقعات جميع الأطراف. إننا نرحب ببيانات الدعم لذلك الجهد، مثل البيان الذي أصدرته الجزائر خلال عطلة نهاية الأسبوع، وندعو كل عضو في المجلس إلى التكلم بصوت واحد، والضغط على حماس للمشاركة في المناقشات في 15 آب/أغسطس وأن يوافق الطرفان على تنفيذ الاتفاق المطروح على الطاولة من دون مزيد من الشروط أو التأخير.

فوقف إطلاق النار الدائم سيسرّع الجهود الرامية إلى استعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ما يجلب الإغاثة التي يحتاج إليها المدنيون الفلسطينيون الذين نزح الكثير منهم عدة مرات. ويمكن ذلك أن يمكّن لحملة تطعيم مطلوبة بشكل عاجل لوقف انتشار شلل الأطفال. وسييسر إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس، بمن فيهم ثمانية أمريكيين ومواطنون من دول أخرى كثيرة. وكنا واضحين كذلك بأن وقف إطلاق النار في غزة يمكن أن يساعد في تمكين الجهود الدبلوماسية لاستعادة الهدوء على طول الخط الأزرق والحد من التوترات الإقليمية. وبالفعل، عملت الولايات المتحدة منذ بداية النزاع بين حماس وإسرائيل على تجنب وضع يتحول فيه القتال في غزة إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقاً.

وقبل أربعة أشهر بالضبط، في 13 نيسان/أبريل، عملت الولايات المتحدة بشكل وثيق مع إسرائيل وشركائنا في المنطقة لصد الهجوم الإيراني غير المسبوق على إسرائيل وتفادي نشوب نزاع أوسع نطاقاً. ونحن الآن مرة أخرى في لحظة خطر متزايد. ونتيجة لذلك، اتخذت الولايات المتحدة الخطوات الاحترازية اللازمة، بما في ذلك نقل مجموعة حاملة طائرات وأصول جوية إضافية إلى المنطقة، حتى نكون مستعدين للدفاع عن إسرائيل وأفراد الجيش الأمريكي في المنطقة ضد أي تهديدات في حال حدوث تلك الحالة مرة أخرى.

ولكن لأكن واضحة: إن نشرنا لأصول عسكرية إضافية ليس تنبؤاً بما هو قادم. فنشوب نزاع إقليمي أوسع نطاقاً ليس حتمياً. ويبقى الهدف العام للولايات المتحدة هو تخفيف الاحتقان في المنطقة وردع أي هجمات مستقبلية والدفاع ضدها وتجنب نشوب نزاع إقليمي. ويبدأ ذلك بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن في غزة. فيجب أن نصل بهذا إلى خط النهاية. ومرة أخرى، نحث كل عضو من أعضاء المجلس على القول بوضوح لا لبس فيه إن الوقت قد حان لوضع اللمسات الأخيرة على هذا الاتفاق وتنفيذه.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بدوري وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

إن عدد الضحايا من المدنيين ودرجة المعاناة التي شهدناها في غزة خلال أكثر من 300 يوم من النزاع لا يمكن تحملها وتبعث على الأسى. وقد عقدت هذه الجلسة العاجلة اليوم في أعقاب حادث خطير آخر.

إن اليابان تعرب عن قلقها البالغ إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات في صفوف المدنيين جراء الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مدرسة "التابعين" يوم السبت. وإنه لأمر مروع أن يقع العديد من الضحايا المدنيين في المدارس والمستشفيات. ويجب على جميع الأطراف الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وخاصة حماية المدنيين. ونحث إسرائيل على بذل كل جهد ممكن لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين.

إن غزة في معاناة حقيقية. وقد هُجِّر ما يقرب من 1.9 مليون شخص قسراً بسبب أوامر الإجلاء المتكررة التي أصدرتها إسرائيل، حيث يفرون مراراً وتكراراً إلى أماكن يكاد العيش فيها يكون غير ممكن. ويساور اليابان قلق بالغ إزاء النقص الكبير في الغذاء والدواء والوقود وغيرهما من الضروريات الأساسية في غزة. إننا ندين بشدة التصريح المؤسف الذي أدلى به وزير في الحكومة الإسرائيلية في ذلك الصدد. ولا يمكن تبرير تجويع أكثر من مليوني فلسطيني في غزة. إن الكشف عن شلل الأطفال وانتشار تلك الأمراض مشكلة من صنع الإنسان ناجمة عن انهيار نظام إدارة النفايات وهي مسألة أخرى تثير قلقاً شديداً. ويجب إعادة فتح معبر رفح، ويجب ضمان سلامة عمال الإغاثة في جميع الأوقات. ويجب على إسرائيل أن ترفع جميع العوائق أمام المساعدات الإنسانية، لا لتوفير الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وحسب، ولكن أيضاً لصون الكرامة الإنسانية.

وتؤكد المأساة التي لا تزال تتكشف أن ثلاثة أمور دعا إليها المجلس في القرار 2735 (2024) يجب أن تتحقق الآن من دون مزيد من التأخير، وهي الوقف الفوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين، وتوسيع نطاق إيصال المساعدات إلى جميع أنحاء غزة بكميات كبيرة. وفي ذلك السياق، تقدر اليابان المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر لسد

جميع الثغرات المتبقية لإتمام اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. إننا ندعم بقوة بيان القادة المشترك الأخير والجهود التي بذلتها الدول الثلاث ونحث جميع الأطراف المعنية، وخاصة حماس، على المشاركة البناءة في الاجتماع المقترح في وقت لاحق من هذا الأسبوع والعمل بشكل عاجل من أجل إبرام الاتفاق. ويجب أن يبقى المجلس والمجتمع الدولي بأسره متحدين لإنهاء هذه الأزمة على الفور. وستضطلع اليابان بدورها بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة استجابة للطلب الحسن التوقيت الذي قدمه وفد الجزائر. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة دوتن ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ما قدمتاه من معلومات.

إن الهجمات على مدرسة "التابعين" جزء من نمط متواصل يستخدمه جيش الدفاع الإسرائيلي منذ بداية الحرب على غزة. إنه نمط يتسم بالتجاهل التام للمبدأ الإنساني المتمثل في التناسب، ويؤدي – مراراً وتكراراً – إلى قتل العديد من المدنيين بحجة القضاء على هدف عسكري أو أكثر. وينضم حادث "التابعين" إلى قائمة متزايدة من الحوادث المماثلة، ويمكن للمرء أن يتوقع استمرار ذلك النمط ما لم تكن هناك إجراءات جادة لوقف الإسرائيليين عن مواصلة هذه المذبحة العبثية بحق الشعب الفلسطيني. وتدين غيانا بأشد العبارات الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، التي تتجلى في استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو إسرائيل وجميع أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإنهاء الأعمال العدائية ضد شعب فلسطين.

لقد خلقت عشرة أشهر من العدوان الإسرائيلي المتواصل وغير المسبوق على الشعب الفلسطيني في غزة مأساة ذات أبعاد قاسية يصعب إيجاد ما يماثلها في التاريخ الحديث. ويقترب عدد القتلى من 40 000 وللنساء والأطفال الحصة الأكبر من هذا العدد. والناس يتضورون جوعاً ويعيشون في أسوأ الظروف اللاإنسانية التي يمكن تخيلها ولا يمكنهم عملياً الحصول على الدواء أو الرعاية الصحية. وقد اكتُشف الآن شلل الأطفال في مياه الصرف الصحي في غزة، مما يعرض الأطفال غير الملقحين للخطر.

ومرة أخرى، فإن أطفال غزة هم الذين سيعانون أشد المعاناة إذا لم يُمنع تفشي المرض. ولكن ما الذي يمكن أن نتوقعه غير ذلك عندما يكون هناك مرحاض واحد لـ 600 شخص يعيشون في الملاجئ؟ يدرك جميع أعضاء المجلس أن منظمة الصحة العالمية على استعداد لإرسال أكثر من مليون لقاح مضاد لشلل الأطفال إلى غزة، مستهدفة 600 000 طفل. وعلى حد تعبير المدير العام:

> "تحتاج [منظمة الصحة العالمية] إلى حرية التنقل المطلقة للعاملين الصحيين والمعدات الطبية لتنفيذ هذه العمليات المعقدة بأمان وفعالية. ويستلزم الأمر وقفاً لإطلاق النار أو على الأقل 'أياماً من الهدوء' أثناء التحضير لحملات التطعيم وتنفيذها لحماية الأطفال في غزة من شلل الأطفال".

وتؤيد غيانا خطط منظمة الصحة العالمية لمعالجة المشكلة وتناشد الحكومة الإسرائيلية توفير التصاريح ذات الصلة وكفالة تهيئة الظروف اللازمة لتيسير حملة التطعيم. وهذه ضرورة إنسانية والتزام قانوني وأخلاقي.

إن غيانا تراقب بهلع شديد الاستراتيجية الإسرائيلية المتمثلة في جعل غزة طريقاً للدمار. وتُظهر الصور الواردة من غزة مشهداً كما لو كان لسطح القمر. ولكن ما لا تُظهره هذه الصور هو مشكلة الذخائر غير المنفجرة التي تجعل من غزة قنبلة موقوتة بالمعنى الحرفي للكلمة، بحسب أحد المعلقين. يمثل ذلك خطراً حقيقياً قد تستغرق معالجته سنوات حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية.

هل يجب أن نتحدث أيضاً عن الصدمة النفسية الشديدة الناجمة عن الحرب التي أشارت إليها السيدة دوتن؟ لا يمكن توقع إلا أن يخلف القصف المستمر وعمليات النزوح المتعددة ومنظر ورائحة الموت وتقطيع الأوصال والمضايقات وغيرها من الإهانات آثاراً كبيرة في نفوس المدنيين.

وهل يجب أن نتحدث أيضاً عن الروايات المروعة للمدنيين الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل؟ إن ما يتعرضون له من تعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، يدل على مستوى من الفسق والفجور ينبغي ألا نراه أبداً في سلوك موظفي دولة متحضرة، ناهيكم عن موظفي دولة عضو في الأمم المتحدة.

كل ذلك يدل على أن السلطة القائمة بالاحتلال تنفذ تطلعاتها الاستعمارية التي تغذيها أيديولوجية التفوق العنصري والديني التي تسمح لها بمعاملة الفلسطينيين باعتبارهم شعباً أدنى منزلة. إنها أيديولوجية تروج لإخضاع الشعب الفلسطيني. وهذا هو السبب في أن رد إسرائيل على أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 كان مبالغاً فيه بشدة. إنها تكيل الضربة تلو الأخرى للفلسطينيين للتخلي عن أي تطلع إلى الحرية وتقرير المصير. وذلك جزء من استراتيجية أوسع نراها أيضاً في الضفة الغربية المحتلة التي تشهد استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني والعنف المصاحب له تحت سمع وبصر قوات الأمن الإسرائيلية التي تشجع ما يحدث.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على الفظائع التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. فهذه الأعمال تتعارض تماماً مع كل ما تقوم عليه الأمم المتحدة – السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولا يمكننا السماح باستمرار ذلك.

لقد مر أكثر من شهرين منذ أن اتخذ المجلس القرار 2735 (2024) الذي يؤيد جهود الولايات المتحدة وقطر ومصر التي نشكرها عليها. ومنذ ذلك الحين، قُتل 600 2 فلسطيني آخر في غزة وأصيب أكثر من 000 7. وقد تساءلت السيدة دوتن: إلى متى سيستمر ذلك؟ ونحن نتساءل: كم عدد الفلسطينيين الآخرين الذين يجب أن يُقتلوا أو يصابوا؟

ونؤكد مرة أخرى أن الطرفين ملزمان بتنفيذ أحكام القرار 2735 (2024) من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية الكافية لسكان غزة. كما نؤكد أن إسرائيل ملزمة بالامتثال لأوامر محكمة العدل الدولية التي تلزمها باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية أرواح الفلسطينيين وضمان رفاههم ومنع الإبادة الجماعية.

ختاماً، لقد تأخر كثيراً تنفيذ حل الدولتين، وهو السبيل الوحيد المجدي لتحقيق السلام. وإنه لظلم للشعب الفلسطيني ولشعوب الشرق الأوسط عموماً أن يبدو السلام وهماً بسبب مخططات إسرائيل التي تنم عن العناد لحرمان الفلسطينيين من حقهم في العيش بحرية وكرامة في دولتهم. وتحث غيانا المجلس على العمل لإنهاء هذا الظلم. وغيانا مستعدة للقيام بدورها.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما المفصلتين بشأن الحالة الراهنة في غزة.

يراقب العالم بأسره بقلق الحالة غير المستقرة في الشرق الأوسط. وتتواصل سلسلة من الحوادث المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق وفي طهران وفي تل أبيب وفي بيروت وفي البحر الأحمر. وكما أكدنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة، فإن جمهورية كوريا تكرر دعوتها الملحة لجميع الأطراف في المنطقة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونعارض بشدة أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى دورة أخرى من العنف والعنف المضاد لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعريض حياة المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء المنطقة للخطر.

ونشعر بالهلع والقلق الشديد إزاء الهجمات المتكررة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والملاجئ في غزة، وعلى وجه الخصوص الغارة التي وقعت في 10 آب/أغسطس على مسجد داخل مدرسة "التابعين" وأسفرت عن مقتل حوالي 100 شخص، وفقاً للتقارير. كانت تلك الغارة ثامن عملية قصف إسرائيلي لمدرسة تؤوي مدنيين خلال شهر آب/أغسطس وحده. وندرك جميعاً أنه لا ينبغي استهداف البنية التحتية المدنية، خاصة عندما تُستخدم تلك المدارس كملاجئ للمدنيين اليائسين الذين نزحوا عدة مرات وسط استمرار الجوع وانعدام الأمن والمرض.

تدعي إسرائيل أن الهجمات على مدرسة "التابعين" نُفذت باستخدام ذخائر دقيقة بغرض القضاء على أعضاء من حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين كانوا موجودين في المجمع. وبغض النظر عن ذلك، فإن الحقيقة هي أن مدرسة أخرى كان مئات المدنيين يحتمون داخلها قد استُهدفت عمداً. وتزعم إسرائيل أنه قُضي على 31 إرهابياً لكن الضربة الجوية العشوائية لم تميز بين المسلحين والمدنيين الذين كان من بينهم نساء وأطفال.

ندرك أن إسرائيل تواجه العديد من التحديات في حربها ضد حماس ولكن من غير المعقول أن يقصف بلد متقدم مثل إسرائيل مدرسة مكتظة بالمدنيين النازحين مرة أخرى. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

وكما أوضحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجلاء، فإن احتمال اتخاذ حماس لمواقع مشتركة مع المدنيين وعدم امتثالها للقانون الدولي، وهو ما ندينه بشدة، لا ينفيان التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وقتل المسلحين لا يمكن أن يبرر قتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وهذا هو ما يخلص إليه القانون الدولي الإنساني دون لبس. ويجب على حماس عدم تعريض المدنيين للخطر باستخدامهم كدروع بشرية. وفي الوقت نفسه، نحث إسرائيل على اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. كما نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر الشهر الماضي والتقارير الإعلامية التي نقلت عنه من تفاصيل عن انتهاك حقوق المعتقلين الفلسطينيين من خلال الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. لقد تفاقمت المجاعة المنتشرة بسبب الانهيار الكامل للقانون والنظام وأوامر الإخلاء المتكررة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. ونحث إسرائيل على تنفيذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان في جميع أنحاء غزة على نطاق واسع. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتأمين أنشطتهم. لكننا نشعر بالجزع إزاء الإعلان الذي صدر الأسبوع الماضي بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد قرر أن ما لا يقل عن 9 موظفين في الأونروا قد يكونون متورطين في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. يجب أن تحافظ الأونروا على دورها كركيزة أساسية للجهود الإنسانية في غزة. يجب كفالة مصداقيتها وحيادها.

لا يمكن ببساطة أن تستمر الحالة في الشرق الأوسط على هذا المسار الخطير من التصعيد. يجب أن ينتهي النزاع في غزة على الفور. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الذي صدر باسم الولايات المتحدة ومصر وقطر والذي يدعو إلى استئناف المفاوضات في 15 آب/أغسطس. يجب أن تشارك حماس في المحادثات. وينبغي أن تمتثل إسرائيل للشروط المنصوص عليها في القرار 2735 (2024). وينبغي أن يتبع وقف عاجل لإطلاق النار توزيع المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، وتنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. ونأمل أن يتخذ جميع القادة في المنطقة القرارات الصحيحة لتهدئة الأوضاع ورفض الأصوات المتطرفة المصممة على إراقة المزيد من الدماء.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة ليزا دوتن، مديرة قسم التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الشاملتين وتقييمهما للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونحن ممتنون لوفد الجزائر على مبادرته بعقد جلسة اليوم بشأن الأحداث الأخيرة في غزة. كانت آخر مرة ناقشنا فيها الحالة قبل أسبوعين (انظر S/PV.9696)، ومن الواضح أننا بحاجة إلى عقد جلسات أكثر تواتراً. في النهاية، من المؤسف أن فكرة استمرار تدهور الحالة في غزة وفي المنطقة ككل بشكل سريع أصبحت أمراً روتينياً لا يصور الأهوال والمعاناة التي يواجهها المدنيون في غزة – بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال – كل يوم. ومن العبث أن نتوقع من

زملائنا الغربيين – وعلى رأسهم الأمريكيون – المتواطئين مع إسرائيل أن يعبروا عن أي تعاطف مع الفلسطينيين. لذلك من المهم أن يتم عرض حقيقة ما يحدث في قطاع غزة بشكل منتظم على المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن.

لقد صدمنا بشدة جراء الغارة الإسرائيلية على مدرسة "التابعين" في غزة. حينها، كان هناك أكثر من 000 2 لاجئ يحتمون هناك. ولقي أكثر من 100 شخص حتفهم وأصيب العشرات بجروح. كان العديد من الضحايا من النساء والأطفال. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. ونذكر بموقفنا المبدئي الثابت بشأن ضرورة الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي الإنساني. وندعو القدس الغربية إلى الامتناع عن شن أي هجمات على أهداف مدنية. لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه الأفعال.

للأسف، لا يمكن اعتبار ما حدث في مدرسة "التابعين" حادثة معزولة أو زلة إجرامية. وكما ذكر اليوم، في الأيام العشرة الماضية وحدها، تم قصف 13 مركزاً في غزة كان النازحون داخلياً يحتمون فيه. ووفقًا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد شنّ الإسرائيليون منذ 4 تموز/يوليه 21 غارة على مدارس يتواجد فيها نازحون، مما أسفر عن مقتل 274 شخصاً على الأقل. يظهر استنتاج واضح بأن ما يحدث ليس إلا خياراً متعمداً من قبل القيادة الإسرائيلية. لن تكفي إدانة أفعال القدس الغربية والدعوة إلى ضبط النفس. فالمشكلة أكبر من ذلك بكثير.

المشكلة المؤسفة هي أن المجلس لم يتمكن حتى الآن من الرد بشكل مناسب على تصاعد الأزمة في الشرق الأوسط بسبب استرضاء زملائنا الأمريكيين لإسرائيل. وبصورة أساسية، يتحول مجلس الأمن تدريجياً إلى متفرج سلبي وعاجز، لا يستطيع سوى الإفادة بزيادة تدهور الحالة والإعراب الشعائري عن قلقه. علاوة على ذلك، فإن 14 عضواً من أعضاء مجلس الأمن مُرتهنون أساساً للولايات المتحدة التي تعرقل أي تحرك نحو وقف فوري لإطلاق النار.

في 10 حزيران/يونيه، أي قبل أكثر من شهرين، اتخذ المجلس آخر قراراته بشأن غزة (انظر S/PV.9650). في تلك المناسبة، ضغط مقدموه الأمريكيون على أعضاء مجلس الأمن لإعطاء الضوء الأخضر في أقرب وقت ممكن، بدعوى أن مصير اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل معلق. وأذكر أن روسيا امتنعت عن التصويت لأنه كانت لدينا شكوك كبيرة فيما يتعلق بجدوى القرار. وقد أثبت الوقت أن كل هذه الشكوك في محلها.

يفضل زملاؤنا الغربيون عدم التفكير في الأمر، ولكن القرار 2735 (2024) تضمن ثلاث مراحل، مع خطط طموحة للغاية – من وقف شامل لإطلاق النار إلى بداية إعادة إعمار واسعة النطاق لقطاع غزة. لم تتحقق أي من هذه المراحل. إنها جميعا تبدو الآن سريالية تماماً. وللأسف، انضم مجلس الأمن إلى هذه السريالية. والأسوأ من ذلك كله أنه انضم إلى كذبة صريحة، وهي الفقرة الأولى من المنطوق التي تشير إلى أن إسرائيل وافقت على الشروط المقترحة للصفقة. وقد ذكر ممثلو إسرائيل مراراً وتكراراً وبشكل صريح، بما في ذلك في القاعة، أنهم لم يوافقوا على أي شيء. وعلاوة على ذلك، فإن كل خطابات المسؤولين الإسرائيليين تُظهر أن إسرائيل لا تنوي وقف عمليتها العسكرية، بغض النظر عن موقف مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، وصف وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش الاتفاق بأنه "استسلام ليحيى السنوار"، كما أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير صراحةً أنه لن تكون هناك نهاية للحرب.

ماذا كانت نتيجة ما يسمى بالدبلوماسية "النشطة" التي يقوم بها زملاؤنا الأمريكيون على الأرض لحمل الأطراف على الاتفاق، وهي عملية جرى حض مجلس الأمن على عدم التدخل فيها؟ حتى تعبير "تمخض الجبل فولد فأراً" قد يكون مبالغة. لسنا على علم بأي تقدم على الإطلاق. علاوة على ذلك، ومنذ اتخاذ القرار 2735 (2024)، كانت النتيجة الوحيدة العكسية للقرار هي الاغتيال السافر والاستفزازي للمفاوض الرئيسي لحركة حماس ورئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق إسماعيل هنية خلال زيارته لطهران. ويترقب العالم كله الآن بقلق جولة جديدة من التصعيد في المنطقة، بينما تقوم الولايات المتحدة، التي لم توبخ إسرائيل حتى الآن ولو بلين، بحض الجميع بنفاق على

الضغط على حماس للمشاركة في مفاوضات 15 آب/أغسطس وكأن كل شيء يعتمد على حماس وحدها.

اليوم، بات يمكن حتى لمن يقف موقف المتفرج أن يرى بوضوح أن محاولات استبدال حل كامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بمختلف "صفقات القرن" التي ترعاها الولايات المتحدة بمفردها لم يثبت فشلها فحسب، بل وأدت إلى نتائج عكسية. إن منطقة الشرق الأوسط بأكملها مشتعلة وعلى شفا الانزلاق إلى حرب شاملة. يجب أن تكون الأولوية بالطبع هي الوقف الفوري لإراقة الدماء في قطاع غزة.

ومنذ بداية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، دعت روسيا المجلس إلى اتخاذ تدابير حاسمة لضمان وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وأشير إلى أننا اقترحنا أول مشروع قرار يتضمن هذا الطلب (S/2023/772) في 16 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي (انظر S/PV.9439). كم عدد الأرواح التي كان من الممكن إنقاذها لو كان المجلس قد ارتقى إلى مستوى الحدث؟ هذا ليس سؤالاً بلاغياً. هناك رقم دقيق متاح – قتل 000 40 شخص، بمن فيهم أكثر من 200 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وجرح أكثر من 000 90. وكما سبق أن قلنا اليوم، فقد توفي أكثر من 500 2 شخص منذ اتخاذ القرار 2735 (2024).

هذا هو ثمن تقاعس الدبلوماسية المتعددة الأطراف والمصالح القصيرة الأمد لبعض أعضاء المجلس، الذين استخدموا طوال ستة أشهر سيف حق النقض المسلط على الرقاب للحيلولة دون مجرد ذكر وقف إطلاق النار في وثائق مجلس الأمن. ولكن من دون وقف إطلاق النار، يستحيل وضع حد لمعاناة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء وضمان إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل كامل ودون عوائق.

ندعو المجلس إلى عدم الخضوع لسيطرة واشنطن التي لا يهمها سوى حماية مصالح إسرائيل، وتحقيق أرباح من توريد الأسلحة إلى بؤر التوتر. علينا أن نفكر معاً مرة أخرى في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجلس لتهدئة الأوضاع في غزة والمنطقة ككل. إن كان ذلك يتطلب قيام مجلس الأمن بزيارة ميدانية، فهذا ما يجب أن يحدث. وبخلاف ذلك، نجد أنفسنا في وضع غريب نتوقع فيه جميعاً أن تكون الإدارات المتخصصة في الأمانة العامة حاضرة بفعالية في منطقة النزاع، حيث غالباً ما يخاطر موظفوها بحياتهم من أجل الوفاء بولاياتها، بينما نتلقى نحن في نيويورك المعلومات من خلال تقاريرها وعبر مصادر مفتوحة أو نتلقى دعوات لزيارة جنيف بدلاً من زيارة المناطق التي تحتاج إلينا جميعاً بالفعل. وينبغي أن يكون الشرق الأوسط أولوية لزيارات المجلس التي يجب ألا تصبح مناسبة للسياحة السياسية في مواقع مريحة.

كما يجب علينا أن نلقي نظرة ثانية على الكيفية التي يمكن بها تكييف البعثات المتخصصة في الميدان، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويتعين علينا النظر في تعزيز ولايتها، إذا استدعى الأمر دون اشتراط موافقة الطرفين، لأن من الواضح أن هذه الموافقة لن تُعطى أبداً. وقد قدم اللواء باتريك غوشا بالفعل إحاطة إلى المجلس مرتين وحدد بعض المسائل المحددة والعملية التي يجب معالجتها من أجل بث روح جديدة في ولاية بعثته، وهو أمر ضروري في ضوء التصعيد الحالي. ونحث زملاءنا في مجلس الأمن على عدم الوقوف مكتوفي الأيدي، بل المشاركة بنشاط في تلك المناقشة.

لا يمكن للمجلس ولا ينبغي له أن يغض الطرف عما يحدث في الشرق الأوسط ويهمل ولايته المباشرة المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين لصالح وفد واحد. ولا ينبغي له أن ينسى قراراته المتعلقة بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ولا ينبغي أن تحل أي نتائج أو مفاهيم أخرى محل هذا الأساس للتسوية في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد للتعاون مع كل من يشاطرنا هذا النهج.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما اللتين تثيران الروع اليوم.

تدين مالطة الغارة المروعة على مدرسة "التابعين" في غزة في نهاية الأسبوع الماضي، التي أفادت التقارير بأنها أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم أطفال. إنها استمرار لنمط الهجمات المثير للقلق الشديد على المنشآت التعليمية الفلسطينية.

وقد كانت مدرسة "التابعين" ملجأً لمئات الفلسطينيين النازحين. ونحث إسرائيل على وقف الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واتخاذ إجراءات فورية وحاسمة من أجل الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومن غير المقبول أن يصل عدد الضحايا المدنيين في الحرب إلى 000 40 – وقد يصل حسب بعض التقديرات إلى 000 180 – وأن العديد من الرهائن، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون أسرى في غزة منذ 312 يوماً. ويجب حماية أرواح الأبرياء، من كلا الجانبين، بأي ثمن. ويُظهر الوضع الراهن أن التجاهل الواضح للقانون الدولي هو أسلوب عمل طرفي النزاع.

إن استخدام حماس للبنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، يعرّض المدنيين للخطر بشكل مباشر، وهو ما ندينه تماماً، مثلما ندين باستمرار الهجمات الإرهابية، بما في ذلك هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومع ذلك، يبقى الامتثال الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، التزامًا ذا أهمية قصوى على أطراف النزاع، بما في ذلك إسرائيل. فمبادئ التمييز والتناسب والحيطة ليست طوعية. ولا يمكن تجاهل حياة المدنيين والنساء والأطفال. وتدين مالطة الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك مقتل الأطفال الدروز مؤخراً في مجدل شمس، ونشدد على أن أطراف النزاع ملزمة بإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ولا تزال المخاطر الواسعة والمنهجية التي يواجهها سكان غزة شديدة. وتستمر عرقلة وصول المساعدات الإنسانية دون أي سبب إداري أو بيروقراطي مشروع. إن الجوع؛ والخطر المتزايد لتفشي أمراض مثل شلل الأطفال، والذي تفاقم بسبب قلة أو انعدام فرص الحصول على المساعدات الطبية؛ والنزوح المستمر؛ وغياب القانون، كلها عوامل تزيد من حالة انعدام الأمن، مما يجعل الوضع لا يطاق. وتواصل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إبلاغنا بأن ما يتم القيام به لمعالجة هذه الظروف المروعة ليس كافياً على الإطلاق. والأمر يستلزم نقلة نوعية. ويجب إعادة فتح المعابر الحدودية ويجب اتخاذ تدابير فعالة لضمان إيصال المساعدات إلى غزة وعبرها.

ويجب أن تتوقف المذبحة ويجب إطلاق سراح الرهائن – يجب لم شملهم مع عائلاتهم – ويجب معالجة الأزمة الإنسانية بشكل مناسب. ومن الضروري التنفيذ الكامل والفوري والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية.

وتؤكد مالطة من جديد دعوتها القاطعة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار. وندعم تماما الجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر لسد الثغرات في تنفيذ الاتفاق الإطاري، الذي يتماشى مع القرار 2735 (2024)، ونشيد بها. وندعو الأطراف المتنازعة إلى التعامل مع المفاوضات بعقلية بناءة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على وجه السرعة. ومع استمرار التصعيد الإقليمي، نؤكد أن إبرام هذا الاتفاق أمر بالغ الأهمية لأنه سيساهم بشكل مباشر في تجنب نشوب نزاع أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط. وندعو جميع الأطراف في المنطقة إلى الالتزام بالدبلوماسية ووقف التصعيد والامتناع عن أي هجمات من شأنها تأجيج التوترات الإقليمية وتقويض فرص التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

من أجل أن ينعم الإسرائيليون والفلسطينيون بالأمن والسلام، يجب أن يصبح الهدف الأساسي هو العودة إلى الحوار التصالحي نحو أفق سياسي. وتشدد مالطة على أن ذلك يجب أن يتماشى مع خطة سلام شاملة تمهد الطريق نحو تحقيق حل الدولتين بشكل موثوق ولا رجعة فيه.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب سويسرا بعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن بشأن الحالة في غزة. وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة

روزماري ديكارلو، ومديرة قسم التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، على إحاطتيهما – إن مناشداتهما واضحة.

تدين سويسرا انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف. كما تدين استمرار الأعمال العدائية التي لا تزال تحصد العديد من الضحايا المدنيين، كما ورد يوم السبت في غزة.

إن المدرسة هي مكان للتعلم. ويجب أن تمكّن المدرسة الأطفال من التعلم والتطور وبناء مستقبلهم، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع مسالم ومزدهر. وفي غزة اليوم، غالباً ما تكون المدارس هي الملاذ الأخير للعثور على الطعام أو الماء أو المأوى. ولكن حتى تلك المدارس، التي أصبحت ملاجئ مؤقتة، غالباً ما لا توفر للمدنيين أي ملجأ.

ووفقاً لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الهجوم الإسرائيلي على مدرسة "التابعين" أسفر عن مقتل 93 شخصاً على الأقل، وكان هو الهجوم الحادي والعشرين في شهر واحد على مدرسة تُستخدم كملجأ. ووفقًا للمصدر نفسه، فإن الهجمات على المدارس والجامعات والمعلمين والطلاب في ازدياد، وكما سمعنا اليوم فإن أكثر من نصف مليون طفل لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

يحظر القانون الدولي الإنساني على الجهات الفاعلة – بما في ذلك الجماعات المسلحة، مثل حماس – استخدام المدنيين لحماية هدف عسكري من الهجوم. ومع ذلك، فإن انتهاك هذه القاعدة لا يعفي إسرائيل بأي حال من الأحوال من التزامها بالامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني في تسيير الأعمال العدائية. ويشمل ذلك مبادئ التمييز والحيطة والتناسب. وإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتزويد السكان بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المأوى الآمن.

قبل 75 عاماً من يوم أمس، ظهرت اتفاقيات جنيف إلى حيز الوجود. وباعتماد تلك الاتفاقيات، التزمت الدول الأعضاء بالحفاظ على إنسانيتها، حتى في أوقات الحرب. ويجب تنفيذ هذه الالتزامات على وجه السرعة من جانب جميع أطراف النزاع. وليس هذا هو الحال اليوم. ويجب على الأطراف احترام القانون الدولي، وبالتالي المساعدة في تخفيف معاناة المدنيين.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة لا تطاق. فبالإضافة إلى خطر الموت نتيجة للقتال، يواجه الناس حالات نزوح متعددة وفقدان المأوى والمرض والمجاعة. وتُظهر عودة ظهور شلل الأطفال حجم الكارثة. إن شلل الأطفال مرض غير قابل للشفاء. لذلك فالوقاية منه هي الحل الوحيد. ولتحقيق هذه الغاية، يجب تيسير حملة التطعيم التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها، دون تأخير، من أجل تجنب كارثة أخرى يمكن تجنبها تماماً.

إن المجاعة مستمرة في غزة. وتذكّر سويسرا بأن استخدام التجويع كأسلوب حرب ضد السكان المدنيين محظور ويشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. يجب في النهاية ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء قطاع غزة. إن التصريحات الأخيرة لوزير المالية الإسرائيلي غير مقبولة، ونتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتطالب سويسرا بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس، ولا سيما القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)، والتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية. ويجب وضع حد للحرب والمعاناة في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في محادثات وقف إطلاق النار برعاية الولايات المتحدة وقطر ومصر. كما أن وقف إطلاق النار في غزة أمر حاسم أيضاً لتحقيق تهدئة إقليمية. ويظل تحقيق حل دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين وغزة تشكل جزءاً لا يتجزأ منها، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، أمراً أساسياً لإحلال السلام. إنه الأفق السياسي الوحيد المتصور الذي يمكن أن يضمن أمن وكرامة شعوب

المنطقة وأن يمكّن المدارس من أن تصبح مرة أخرى ما كان يفترض أن تكون عليه – أي أماكن للتعلم والأمل في مستقبل يسوده السلام.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما.

يجب أن تنتهي الحرب في غزة، كما عبر الرئيس إيمانويل ماكرون في كثير من المناسبات، من أجل سكان غزة، ومن أجل الرهائن، ومن أجل استقرار المنطقة الذي هو حالياً على المحك. وفي ذلك السياق، تدين فرنسا بأشد العبارات الغارات الإسرائيلية التي شنت في 9 آب/أغسطس على مدرسة "التابعين" في مدينة غزة. وتقدم فرنسا تعازيها لأسر الضحايا وتمنياتها للجرحى بالشفاء العاجل. وعلى مدار عدة أسابيع، استهدفت المدارس التي لجأ إليها مئات النازحين، وتسبب ذلك في سقوط عدد غير مقبول من الضحايا المدنيين. يجب أن تتوقف الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية. وتذكّر فرنسا بأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني مطلوب من الجميع، بما في ذلك إسرائيل.

وتؤكد فرنسا على الحاجة الملحة للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة من أجل إنهاء معاناة السكان المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية الهائلة من دون عوائق، استجابة للاحتياجات الهائلة للسكان المدنيين في غزة. وتكرر فرنسا دعوتها إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإدانتها بأشد العبارات للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وكما ذكرت فرنسا أمس، إلى جانب ألمانيا والمملكة المتحدة، فهي تدعم جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتدعو إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات التي يجب أن تصل إلى نتائج ناجحة دون مزيد من التأخير. وتدين جميع الأعمال الاستفزازية، وتدعو في ذلك الصدد الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام المركز التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس.

تؤكد فرنسا على الحاجة الملحة لتنفيذ حل الدولتين، السبيل الوحيد لضمان الاستقرار والأمن لجميع الأطراف في المنطقة. ويجب على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه، في ظل تصاعد التوترات بالفعل في الشرق الأوسط، لمنع اندلاع حرب إقليمية. وفرنسا ملتزمة بالاستقرار الإقليمي وبأمن شركائها في المنطقة. ونعمل على تحقيق خفض فوري للتوترات بالتعاون مع شركائنا الدوليين.

ويساور فرنسا بالغ القلق أيضاً إزاء استمرار الاشتباكات على طول الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يعتبر عملها أساسياً. وفي هذا السياق، ستقدم فرنسا قريباً إلى المجلس مشروع قرار لتجديد ولاية القوة لمدة 12 شهراً إضافية.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات المسؤولية وضبط النفس من أجل منع اندلاع أي حرب إقليمية والتي ستكون لها عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. ويجب على إيران وحلفائها الامتناع عن أي هجوم قد يزيد من حدة التوترات الإقليمية ويعرض للخطر إمكانية تحقيق وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن على إحاطتيهما المقدمتين إلى المجلس. ويكرر بلدي دعمه للجهود القيمة والمتفانية التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها في منطقة النزاع.

لقد مر أكثر من 10 أشهر على بدء تلك الحرب. أكثر من 10 أشهر من العنف والموت والدمار. أكثر من 10 أشهر من الأنباء المفجعة، ولم تكن عطلة نهاية الأسبوع الماضية استثناءً. لقد أدى قصف مدرسة في غزة مرة أخرى إلى مقتل العشرات من المدنيين الفلسطينيين، غالبيتهم ممن اضطروا للنزوح مراراً في محاولة يائسة لإيجاد أدنى مستويات الأمان والحماية.

إن العدد الهائل من القتلى والجرحى المدنيين الذين سقطوا بسبب هذه الحرب يجعل من الصعب الاختلاف مع من قالوا إن الشعب الفلسطيني يواجه عقاباً جماعياً، كما أعلن الأمين العام أنطونيو

غوتيريش والعديد من قادة العالم. وفي الوقت نفسه، لا تزال حماس تحتجز أكثر من 110 رهائن بعد أكثر من 300 يوم من الأسر بدأت بهجمات إرهابية غير مبررة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الهجمات هي السبب المباشر للعنف الحالي، وينبغي لنا ألا نتغاضى عن استنكارها، وهو الموقف الذي يؤكده بلدي مرة أخرى في هذه الجلسة.

مع مرور كل يوم، يظل المدنيون هم من يعانون ويتحملون شدة وطأة هذا النزاع وسط الرعب والنزوح والمعاناة التي لا تنتهي، كما أشار بحق المنسق الخاص تور فينسلاند. ومع كل يوم يمر، يتزايد أيضاً خطر نشوب نزاع إقليمي لن يؤدي إلا إلى المزيد من القتلى والنزوح والمزيد من المعاناة للسكان المدنيين، احتفلنا أمس بمرور 75 عاماً على اتفاقيات جنيف، وهو ما يتناقض تماماً مع الظروف التي نشهدها. باختصار، ثمة حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق يجعل من الممكن وقف هذه الحرب، وتحرير الرهائن، وتخفيف الحالة الإنسانية المتردية في غزة، وعدم ترك أي ذريعة للساعين إلى المزيد من العنف.

أصدر قادة كل من قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية في 8 آب/أغسطس بياناً مشتركاً يدعو الطرفين إلى استئناف المناقشات يوم الخميس 15 آب/أغسطس الجاري، والانتهاء من إبرام اتفاق دون تأخير. ويشكر بلدي البلدان الوسيطة الثلاثة على قيادتها وجهودها ويحث الطرفين على قبول تلك الدعوة واغتنام تلك الفرصة من خلال إبداء الإرادة السياسية وحسن النية. فلن يكون ممكناً إلا حينئذ، بعد طول انتظار، اختتام المفاوضات بشأن الاتفاق والبدء في تنفيذه دون مزيد من التأخير، كما طالب المجلس في القرار 2735 (2024). وفي غضون ذلك، يجب على جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة التي تود إحلال السلام أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتتجنب أي إجراء أو تدبير قد يؤثر على المفاوضات. لقد حان الوقت لبذل جهد جماعي حقيقي لتحقيق السلام. لقد حان الوقت لأفعال ومواقف ملموسة تساهم في تغيير الواقع القاتم الحالي. لقد حان وقت للتوصل إلى اتفاقات والتزام ضبط النفس.

وأختتم هذه الملاحظات آملاً في أن تكون الأعمال العدائية قد توقفت في المرة القادمة التي يناقش فيها المجلس هذه المسألة، وأن يكون بالإمكان المضي قدماً نحو حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، بدولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود 1967 والقرارات ذات الصلة، وهو السبيل الوحيد لوضع حد لهذا النزاع بشكل نهائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما المهمتين وعلى الدعوة إلى العمل، ولا سيما في بيان المديرة دوتن، حيث دعت إلى ألا ندع باباً إلا ونطرقه ونستنفد كل السبل. كما أرحب بمشاركة ممثلي كل من دولة فلسطين وإسرائيل وجنوب أفريقيا في هذه الجلسة.

بعد أسابيع من التصعيد المستمر وسط استمرار العنف في قطاع غزة والمنطقة ككل، بات من المفجع أن نسمع تقريراً آخر عن هجوم مباشر على مدرسة "التابعين" الواقعة وسط غزة والتي لجأ إليها مئات المدنيين الفلسطينيين النازحين.

ونشير هنا إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي ذكر في بيان صحفي أن سلاح الجو الإسرائيلي قصف بناء على معلومات استخباراتية مركز قيادة تابعاً لحماس وُضع داخل مدرسة "التابعين" المجاورة لأحد المساجد والتي تُستخدم مأوى لسكان مدينة غزة.

وتأسف سيراليون بشدة لمقتل أكثر من 80 مدنياً، من بينهم أسرة مكونة من 10 أشخاص، ولإصابة العديد من المدنيين الآخرين. ونعرب عن استيائنا لتلك الخسارة المأساوية وغير المقبولة في أرواح المدنيين والأفعال التي أدت إلى هذه العواقب المدمرة.

ونكرر إدانتنا لشن غارات على مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والأعيان المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية التي تؤوي المدنيين

الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وندعو إلى وضع حد فوري للهجمات العشوائية وغير المتناسبة وانتهاكات القانون الدولي.

كما أفادت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن النمط الذي تكشّف في الأسابيع الأخيرة من الضربات المباشرة على المدارس في قطاع غزة غير مقبول ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وأفادت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً أن 17 مدرسة قُصفت خلال الشهر المنصرم، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 163 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال.

وعلى مدار 10 أشهر، يجابه المدنيون المتضررون كل يوم تحديات وصعوبات ومعاناة جديدة، وهم الذين شهدوا وتحملوا معاناة طال أمدها.

ولا تزال الحالة الإنسانية تشكل أزمة ذات أبعاد ملحمية حيث لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة صعباً بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول وارتفاع مستوى انعدام الأمن. ولا تقتصر معاناة المدنيين على صعوبة الوصول إلى أسباب العيش الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء فحسب، بل هم أيضاً معرضون لخطر زيادة الأمراض المعدية بسبب الاكتظاظ والظروف المعيشية السيئة.

وأكدت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة ارتفاع خطر انتشار فيروس شلل الأطفال داخل قطاع غزة بسبب الظروف غير الصحية في المكان الضيق. وكما ذكر أحد الخبراء في منظمة الصحة العالمية، فإن تفشي فيروس شلل الأطفال في قطاع غزة قد ينتشر على الصعيد الدولي بوتيرة عالية.

لذلك ندعو إلى تسهيل وصول جميع التطعيمات والمعدات المرتبطة بها، بما في ذلك سلسلة أجهزة التبريد لتخزينها والموظفين المتخصصين، وصولاً آمناً وبلا عوائق إلى غزة وداخلها عبر جميع المعابر. إن سلامة الأطفال وصحتهم تتطلب مدخلات أكثر بكثير من مجرد التطعيمات، ونكرر دعوتنا إلى إتاحة الوصول دون عوائق إلى جميع الأنشطة الإنسانية.

ومن المؤلم في هذه المرحلة أن نعيد سرد سلسلة الأخطار والدمار التي يتعرض لها المدنيون في قطاع غزة. ومع أن الناس لا يزالون يكافحون من أجل الحصول على وجبة مشبعة في اليوم وعلى الرعاية الصحية الأساسية، فإن هناك تحذيرات من احتمال حدوث فيضانات قبل حلول فصل الشتاء.

وقد أبرز خبراء الشؤون الإنسانية في هذا المجال أن أوامر الإجلاء المتكررة التي تصدرها إسرائيل منذ بداية النزاع تُنفذ بطريقة لا تعطي الأولوية لسلامة المدنيين ورفاههم حيث أنها لا تفي بمعايير القانون الدولي الإنساني.

أما فيما يتعلق بالمنطقة ككل، فلا تزال الحالة هشة مع استمرار الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق في لبنان ومواصلة الحوثيين هجماتهم البحرية في البحر الأحمر واحتمال شن هجوم على الأراضي الإسرائيلية بحيث لا يمكن استبعاده كرد انتقامي محتمل من إيران. ولا تُشكل الضفة الغربية استثناء نظراً إلى زيادة وتيرة الهجمات وعدد الإصابات في صفوف المدنيين.

وفي السياق الإقليمي الأوسع نطاقاً والمقلق في الشرق الأوسط، أود أن أختتم بالملاحظات التالية:

أولاً، إن خسائر النزاع المتراكمة تجعل من الضروري إيجاد حل سلمي في هذه المرحلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، متبوع بامتثال طرفي النزاع – إسرائيل وحماس – للتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) والقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

ثانياً، التزاماً بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يمكن أن تكون الأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس، أهدافاً عسكرية مشروعة ولا يمكن استخدامها لأي غرض عسكري.

ثالثاً، على الرغم من حالة الجمود، لا تزال سيراليون تدعم المساعي الدبلوماسية المستمرة التي نرى أنها إحدى الأدوات الفعالة لتسوية النزاع. وندعو مرة أخرى الوسطاء – قطر ومصر والولايات المتحدة – إلى تعزيز بيئة من الحوار البنّاء لإعادة بناء الثقة وبث الاطمئنان.

قُتل أكثر من 303 2 مدنيين منذ اتخاذ القرار 2735 (2024). ولا يمكن أن يستمر هذا الأمر حيث نشير إلى أن هذه الوفيات تُضاف إلى قائمة الوفيات التي تشمل 287 من عمال الإغاثة الذين قُتلوا في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك 205 من موظفي الأونروا، وما لا يقل عن 699 39 قتيلاً فلسطينياً وأكثر من 722 91 جريحاً.

ختاماً، ندعو في هذا الصدد جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام الاتفاق الذي تتوسط فيه مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الاستعجال، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). ويجب أن يثبت الأطراف حسن النية. ومن خلال الجهود الدبلوماسية والمفاوضات المستمرة، يؤمل أن يهيمن الضمير الجمعي على تصرفات الأطراف ويرشدها نحو فعل ما هو صحيح وعادل بدلاً مما ترغب فيه بشدة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع هنا للشهر العاشر على التوالي من أجل المضي قدماً في وقف لإطلاق النار لإنقاذ حياة البشر، تواصل إسرائيل إزهاق الأرواح البشرية والقيام بكل ما هو ممكن لإشعال الشرق الأوسط. وإذ نجلس هنا في الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف التي ولدت من بين أنقاض مدن بأكملها بعد القتل الجماعي والعشوائي للمدنيين في غرف الموت وفي هيروشيما وناغازاكي، كتعهد بأن ينبثق النور من ظلام الليل الحالك ليحمي كرامة وإنسانية جميع الأشخاص العالقين وسط النزاع المسلح، تُمزق إسرائيل الاتفاقيات ومعها كل قاعدة وضعتها البشرية في غزة.

وبينما نجتمع هنا في نيويورك، هناك مسؤولون حكوميون وعسكريون ونقاد ومحللون إسرائيليون يشرحون بجدية أنهم يملكون الحق لشن هجمات عشوائية وغير متناسبة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين لشن الحرب ضد المدنيين. ويوضحون أن التجويع سلاح مشروع في الحرب. ويبررون الاغتصاب الجماعي والتعذيب ضد السجناء العزل باعتباره رادعاً ضرورياً. وهذا ليس كلاماً نظرياً؛ بل هو ما تفرضه إسرائيل على ملايين الفلسطينيين دون أن تستثني رجلاً أو امرأة أو طفلاً.

ويطالب مجلس الأمن إسرائيل بالتوقف عن قتل المدنيين، ولكنها تستهدفهم في ملاجئهم وخيامهم. ويطالب المجلس إسرائيل بالسماح بدخول الغذاء والدواء، لكنها تكفل انتشار المجاعة والأمراض.

إن المجلس يطالب إسرائيل بمعاملة الأسرى الفلسطينيين معاملة إنسانية. وبدلاً من ذلك، تقوم إسرائيل بتعذيبهم وتسمح للسجانين الإسرائيليين باغتصاب رهائنهم الفلسطينيين والاعتداء عليهم. والمجلس يدعو إسرائيل إلى وقف الاستيطان، ولكنها تسرع وتيرة استيطانها للأرض الفلسطينية. ويحث المجلس إسرائيل على الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة، لكن وزراءها ومستوطنيها يدنسون الحرم الشريف، وفي كل مرة بشكل أكثر علانية واستفزازاً.

لذلك أود أن أقول ما لا يحتاج إلى توضيح، إن إسرائيل لا تبالي بإدانات المجلس. وهي ترفض قرارات المجلس. ولا تستمع حتى إلى مناقشات المجلس. فممثلها يتسلى بهاتف الآيفون الخاص به بينما يتكلم الأعضاء. وكانت تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن – بشكل فردي كدول، وبشكل جماعي كمجلس أمن – مسؤولية اتخاذ إجراء لوقف هذا الإفلات من العقاب منذ أشهر. وفي ظل استمرار الإبادة الجماعية، تقع على عاتقهم مسؤولية الرد وإنقاذ الأرواح البشرية والحفاظ على أسس السلام والأمن للجميع – لا للبعض فقط. فإسرائيل دولة مارقة ذات حكومة فاسدة، نتيجة الإفلات المطلق من العقاب الذي تتمتع به حتى الآن.

ولا يساورني أدنى شك في أن الأمر سيتغير ولن يثنينا شيء عن ضمان ألا يتصرف أحد كما لو أن حياة الفلسطينيين لا قيمة لها.

ولكن الفلسطينيين في غزة لا يستطيعون الانتظار حتى تتغير مجريات الأمور. فلا بد أن تنتهي محنتهم الآن. إنهم يتساءلون عما إذا كان المجلس يراهم. فهل سأل الأعضاء أنفسهم، ماذا لو أنهم كانوا قد ولدوا في غزة؟ ماذا لو كان السجين المغتصب ابنهم؟ ماذا لو كان الأطفال الذين يموتون جوعاً هم أطفالهم؟ ماذا لو كانت المرأة التي قُتلت ابنتهم أو زوجتهم؟ ماذا لو كان المرض ينهش جسد أمهم أو جدتهم؟ ماذا لو كان أفراد الأسرة الذين مُزقت أجسادهم بالتفجير أو قتلوا حرقاً بدم بارد بعد أن فروا في ظل اليأس والجوع لعدة شهور من أجل النجاة هم أفراد أسرتهم؟ فكروا للحظة واحدة في الألم واليأس المطلقين اللذين عانى منهما شعبنا طوال هذه الأشهر الطويلة من الحرمان والدمار الذي لحق به والعالم يتفرج ويتركه يعاني ويجوع ويموت.

وفي حين ننوه ونرحب بالإجماع الدولي الذي طالما دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، من الواضح أن إسرائيل تحتفظ بحق النقض إزاء هذا الاحتمال. لا بد من وضع حد لهذا. لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في تحدي العالم وكل قاعدة من قواعد البشرية. وليس من قبيل المصادفة أنه كلما دفع العالم من أجل وقف إطلاق النار ردت إسرائيل بمجزرة مثل المجزرة التي وقعت في المدرسة. وتبعث إسرائيل برسائل – كل واحدة منها أبشع من سابقتها – مفادها أنها لن تتوقف. لكن من البديهي أنه لا يوجد حق اسمه حق ارتكاب الإبادة الجماعية، ونحذر كل من يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نشوء هذا الحق. ولا شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإسرائيلية، وإياكم أن تقولوا إن الأمر يتعلق بالرهائن. فالأمر لا يتعلق بالرهائن. فقد أصبح من الواضح منذ فترة طويلة أن الحكومة الإسرائيلية لا تكترث بهم على الإطلاق. والرهائن يعرفون ذلك، وأسرهم تعرف ذلك، وأعضاء المجلس يعرفون ذلك. فإسرائيل تقتلهم وتتخلى عنهم وتتلاعب بحياتهم. لدى نتنياهو أولويات أخرى – أولويات أنانية، أولويات مهووسة. إنه مخبول.

يحدث شيء فظيع في إسرائيل – شيء جعل من تبرير الإبادة الجماعية والمجاعة والاغتصاب الجماعي أيديولوجية سائدة. يحدث شيء مروع. فبدلاً من أن تكون ذكرى محرقة اليهود حاجزاً لا يمكن تجاوزه ضد ارتكاب الفظائع، تم توظيفها لتبرير ارتكاب الفظائع. كيف يمكن أن يحدث ذلك، بعد مرور 10 أشهر، والعالم كله يعارضه؟ الجواب هو أن هذه المعارضة لم تؤد بعد إلى عواقب وخيمة على إسرائيل. وهذا واقع أليم يجب على الأعضاء مواجهته. فإذا لم تكن هناك عواقب، فلن تتوقف، ولن تستمع إلى المجلس.

وإلى من يواصلون تسليح إسرائيل، وإلى من لا تزال لديهم الجرأة على دعوة إسرائيل إلى "التحقيق" في جرائمها، كما لو أن أفعال جنودها لا تجسد السياسات الفعلية التي يتبعها قادتها العسكريون والسياسيون، وإلى من يتجرؤون على محاولة ثني المحاكم الدولية عن كفالة المساءلة بدلاً من ردع مرتكبي الفظائع، أقول: أفيقوا. إلى متى ستستمر حالة الإنكار التي يعيشون فيها؟ أفيقوا وكفوا عن إيجاد الأعذار، وكفوا عن تصور أنه يمكن إقناع الحكومة الإسرائيلية وحملها على التوقف عن قتل المدنيين بالآلاف، وعن فرض المجاعة، وعن تعذيب الأسرى واستعمار أرضنا وضمها، بمجرد مناشدة إسرائيل ودعوتها ومطالبتها بالتوقف. على الأعضاء أن يطالبوها بالتوقف عن ذلك، ولديهم الأدوات اللازمة لإيقافها – سواء كمجلس أمن أو كدول بصفتهم الوطنية. يجب أن يقرروا ماذا يؤيدون وماذا يعارضون. فهذا ليس وقت التبرير والمراوغة؛ إنما هو وقت الوضوح والحزم، ووقت التمسك بالمبادئ والأخلاق. يجب ألا يتخلى الأعضاء عن واجباتهم الجماعية كمجلس أمن. وإذا اختار الأعضاء ذلك وتوفرت لديهم الإرادة السياسية، فإنهم يمتلكون الأدوات اللازمة لتحويل ما يقررونه إلى واقع، وتنفيذ ما يقررونه. لا ينبغي لأحد أن يكون فوق القانون.

متى ستحاسَب الحكومة الإسرائيلية على أفعالها؟ ومتى سيعاقَب مجرمو الحرب؟ فكما قال أخي ممثل الجزائر، لقد حان وقت العقاب. إننا نرفض موقفاً يعارض فيه الأعضاء أخذ الرهائن إلا إذا كان الرهائن فلسطينيين أو موقفاً يفرض فيه الأعضاء جزاءات على مجرمي الحرب إلا إذا كانوا إسرائيليين. ولا يمكننا أن نعود إلى هنا مراراً وتكراراً ونتظاهر بأننا لا نعرف جميعاً بأن إسرائيل لن تصغي إلا إذا لم يكن أمامها خيار سوى الإصغاء. يجب على المجلس ألا يترك لإسرائيل أي خيار سوى الإصغاء إليه أو مواجهة عواقب جرائمها. فلا يمكن للمرء أن يرتكب جريمة ويخرج منها كالشعرة من العجين. يجب أن تكون

هناك عواقب على مرتكبي الجرائم. وبالنسبة للذين يريدون الدفاع عن اتفاقيات جنيف الأربعة وجميع عناصرها، تنص المادة 1 على وجوب ضمان الامتثال لأحكامها في جميع الأوقات. ومع ذلك يرى أعضاء المجلس أن إسرائيل تفلت من العقاب، ويواصل المجلس تكرار نفس الأمور. فمتى ينفذ أعضاء المجلس قراراتهم والقانون الدولي؟ يجب على أعضاء المجلس فرض جزاءات على هؤلاء المجرمين. وإذا فعل الأعضاء ذلك، ستتوقف إسرائيل عن الاستمرار في ارتكاب تلك الجرائم والفظائع والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. وكما قلت، نحن نرفض موقفاً يكون فيه الأعضاء ضد أخذ الرهائن باستثناء إذا كان الرهائن فلسطينيين أو أعضاءً يفرضون جزاءات على مجرمي حرب باستثناء إذا كانوا إسرائيليين.

ولا يمكننا أن نعود إلى هنا مراراً وتكراراً ونتظاهر بأننا لا نعرف جميعاً أن إسرائيل لن تصغي حتى لا يكون أمامها خيار سوى الإصغاء، إلى أن تترتب عواقب على جرائمها. إن الفلسطينيين منهكون، محاطون بالموت والأهوال التي لا تنتهي. إنهم يعلمون أن كلمات المجلس لا تقارن بالقنابل والرصاص الذي يحصد أرواحهم وأطرافهم. لكن الكلمات ليست كل ما يملكه المجلس. والكلمات ليست الأداة الوحيدة التي تملكها دوله. البعض فقط – القلة القليلة النادرة – هم الذين تجاوزوا الكلمات. هذا وقت العمل، كما ذكر عدد من الأعضاء. ولن يتم تقييم أعضاء المجلس وفقاً لبلاغة خطاباتهم وحسب، بل أيضاً – وهو الأهم – وفقاً لشجاعة أفعالهم. وأقول لأعضاء المجلس أن يظهروا بعض الشجاعة، يظهروا بعض الإقدام، ويتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع المجرمين من الإفلات من العقاب.

إننا لا نريد من إسرائيل أن تخفف قليلاً من تعذيب أسرانا، كما يقترح البعض. إننا نريد أن نراهم أحراراً. ولا نريد أن تجعل إسرائيل احتلالها أقل وحشية، إننا نريد أن نراه ينتهي. فشعبنا يستحق الحرية.

لقد كانت محكمة العدل الدولية قاطعة في قرارها بأن:

”استمرار إسرائيل في إساءة استخدام مركزها كسلطة قائمة بالاحتلال، من خلال الضم وتأكيد سيطرتها الدائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة واستمرارها في إحباط حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجعل وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني.“

إن وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني. لذلك قالت المحكمة إنه يجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن. يجب أن ينتهي الاحتلال غير القانوني وجميع السياسات غير القانونية واللاإنسانية والعنصرية والمدمرة التي تنجم عنه.

لن يختفي الشعب الفلسطيني ولن يستسلم. ولن يتنازل عن طموحه المشروع في العيش بحرية وكرامة في أرض أجداده. وأحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء. أحثه على العمل. وسنتوجه في الأيام القادمة إلى الجمعية العامة للتأكد من تحملها مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لضمان ترجمة حكم أعلى محكمة في العالم – محكمة العدل الدولية – إلى إرادة سياسية وزخم نحو إجراءات ملموسة تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من أجل إنهاء هذه الأعمال غير القانونية في أقرب وقت ممكن من أجل حماية أرواح المدنيين والحفاظ على السلام والأمن والسعي لتحقيقهما.

قال داغ همرشولد ذات مرة:

”لقد قيل إن الأمم المتحدة لم تنشأ لكي تدخلنا الجنة، بل لكي تنقذنا من الجحيم“.

سيذكر التاريخ أن الفلسطينيين تُركوا ليَصْلَوا الجحيم. والآن ينتشر الحريق الذي صبروا عليه بألم لمدة عام تقريباً ليلتهم كل شيء في منطقتنا. وهناك طريقة واحدة فقط لإيقاف حريق من صنع الإنسان. فلا يكفي أن نطفئ النيران. بل يجب إيقاف مشعل الحرائق المتعمد. وأود أن أكرر ما يقوله أهلنا في غزة – وقد نفد صبرهم – لقد طفح الكيل.

على أعضاء المجلس أن يتحركوا لوضع حد لهذا الإجرام الوحشي والإبادة الجماعية ضد شعبنا في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة. هل سيفعل الأعضاء – جميع الأعضاء – ذلك؟ لقد أدلوا بتصريحات جميلة. وأجمعوا على رفض الأعمال الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل.

هذا جيد، ولكنه ليس كافياً. فعليهم أن يظهروا الإرادة والعزم على العمل على هذا الأساس بأدوات المجلس وبالتفويض الذي منحه له الميثاق، من أجل أن يأتي إلى الشعب الفلسطيني ويخدمه ويحقق له العدالة ومن أجل منع المجرمين من الاستمرار في أفعالهم. فهل يمكننا التعويل على المجلس؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا متأكد من أن العديد من أعضاء المجلس لم يكونوا على علم – أو لم يهتموا بالتحقق – ولكن اليوم هو يوم ذكرى خراب الهيكل، وهو أكثر الأيام حزناً في التقويم اليهودي، يوم حدادنا القديم. إننا صائمون اليوم من أجل المآسي العديدة في التاريخ اليهودي التي حدثت في مثل هذا اليوم، بما في ذلك تدمير هيكلينا المقدسين الأول والثاني في القدس.

لكن لأكن واضحاً: لن تسقط القدس أبداً مرة أخرى. لن تسقط القدس – القدس الموحدة – مرة أخرى مطلقاً، مهما كرر أعداؤنا محاولة تدميرنا ومهما كررت الأمم المتحدة الافتراءات علينا وشوهت الحقائق. سنبقى في وطننا وسننتصر.

في الساعات الأولى من صباح يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، توالت التقارير الواردة من وزارة الصحة في حركة حماس عن غارة جوية إسرائيلية على المستشفى الأهلي. ربما يتذكر أعضاء المجلس ذلك اليوم. وسرعان ما ردد تلك التقارير كالببغاوات – وبسرعة كبيرة – مسؤولو الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والعديد من الحكومات. ولم تمضِ 24 ساعة على تلك الادعاءات التي لا أساس لها حتى اجتمع المجلس لمناقشة ما انكشف أنه عملية دعائية إرهابية (انظر S/PV.9443). وكما قد يتذكر أعضاء المجلس، ما سقط على موقف سيارات المستشفى كان صاروخاً فلسطينياً أطلقته حركة الجهاد الإسلامي وليس صاروخاً إسرائيلياً.

وبعد مرور 10 أشهر لم يتغير شيء. ففي الساعات الأولى من صباح يوم 10 آب/أغسطس، قامت وزارة الصحة في غزة، التي أشارت إليها ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دون أن تذكر أنها في الواقع حماس، بتلفيق فرية دم جديدة. ومرة أخرى، سارع مسؤولون من الأمم المتحدة وبعض وسائل الإعلام إلى ترديد حملة الأكاذيب هذه. ولا يمكنني ببساطة أن أفهم أن يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة بناءً على دعاية جهادية. ومرة أخرى، انخدع المجلس بالخطاب الإرهابي، مضخماً إياه ومتجاهلاً التزاماته بكشف الحقيقة. ويقوم البعض في هذه القاعة بتشويه الواقع بدافع من المصالح السياسية، وكلنا نفهم تلك المصالح السياسية.

لذلك سأضع الأمور في نصابها أمام المجلس. لم تستهدف إسرائيل يوم السبت 10 آب/أغسطس مدرسة بريئة، بل إرهابيين خطرين في مركز قيادة وسيطرة تابع لحماس داخل مدرسة "التابعين". وكالعادة، استغلت حماس باستخفاف منشأة مدنية، ينبغي حمايتها، واستخدمتها كقاعدة إرهابية لها. وقضت الغارة على ما لا يقل عن 31 إرهابياً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين الذين نفذوا هجمات من داخل المجمع. وكان من بين هؤلاء الإرهابيين الأشرار قادة فصائل، وعناصر من مطلقي قذائف الهاون والصواريخ، وقادة خلايا، وعناصر استخبارات. وقد حيدنا العشرات من الإرهابيين الشرسين الذين استخدموا هذه المدرسة لتحقيق أهدافهم الشريرة وانتهكوا القانون الدولي بشكل مباشر.

ولكن هل يسائل مجلس الأمن حماس عن الخسائر؟ لا، بالطبع لا. وبالطبع، ينبغي للممثل ألا يتكلم باسم حماس لأنه لا يمثلها – يا له من أمر مناسب. وبالمناسبة، فإن المبنى نفسه لا يزال سليماً، وهو أمر مستحيل فعلياً إذا صدقنا ادعاءات حماس.

وأسأل المجلس: ألم يتعلم شيئاً من أكاذيب حماس عن المستشفى الأهلي أو من أكاذيبها عن مستشفى الشفاء، اللذين استخدمتهما مقراً لها أيضاً، أو أكاذيبها عن عمليتنا الجريئة لإنقاذ الرهائن أو عن العديد من الحالات الأخرى؟ وفي أي سياق آخر يا ترى سيسارع المجتمع الدولي إلى نشر أكاذيب منظمة إرهابية تحاول تشويه صورة دولة ديمقراطية، إذ أننا نتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل الأضرار الجانبية إلى أدنى حد، بينما تستخدم حماس المدنيين دروعاً وتُعرّض المدنيين عمداً للأذى؟

ولا يقتصر الأمر هنا على ترديد أكاذيب حماس فحسب، ولكن المجلس يتجاهل انتهاكاتها المشينة للقانون الدولي والإنساني ويسمح بها. فحالات الاستخدام المحظور للبنية التحتية المدنية من جانب إرهابيي حماس عديدة وواسعة الانتشار. ويمكن للجميع رؤيتها – الجميع باستثناء الأمم المتحدة بالطبع. لكن مقدمة الإحاطة اليوم لم تتناول إلا تلك الانتهاكات، بدلاً من التحقيق في الاستراتيجيات الملتوية وغير الأخلاقية لإرهابيي حماس. ولكن لماذا يجب أن نندهش إذا كانت الأمم المتحدة نفسها لا تملك بيانات وتضطر إلى الاعتماد على قتلة الأطفال الرضع والمغتصبين لتزويدها بالبيانات؟

وقبل 80 عاماً تحديداً، استخدم وزير الدعاية النازي جوزيف غوبلز لغة علم الأعراق كسلاح ضد الشعب اليهودي، مسمماً عقول الشعب الألماني. وللأسف فإن من هم على شاكلته، أي المنحدرين أيديولوجياً من فكره، ما زالوا على قيد الحياة وبصحة جيدة. ولكن حماس الآن هي من يشوه صورة إسرائيل باستخدام لغة القانون الإنساني والقانون الدولي وفريات الدم الحديثة. وقد عقد المجلس اليوم جلسة طارئة لمناقشة ادعاءات حماس الكاذبة. ومن المثير للصدمة أنه قرر على ما يبدو تكريس وقته للاستماع إلى أكاذيب الإرهابيين، في حين أنه لم يبدِ أي اهتمام حقيقي عندما قُتل أطفال إسرائيليون مؤخراً على يد حزب الله.

وأود أن أبين للمجلس الاختلافات. يمكن للمجلس أن يرى هنا أسماء ورتب الإرهابيين الذين قُضي عليهم في غزة يوم السبت. وهذه ليست سوى قائمة جزئية لأننا، كدولة موثوق بها، نتحقق مرتين من معلوماتنا ولا نتسرع في التوصل إلى استنتاجات. وهذه قائمة جزئية بأسماء الإرهابيين الذين قُضي عليهم يوم السبت – الإرهابيون الذين استغلوا مدرسة "التابعين" كقاعدة لأهدافهم الإجرامية. هؤلاء هم الأشخاص الذين دعا المجلس إلى عقد جلسة طارئة من أجلهم.

وهؤلاء هم 11 من الأطفال الإسرائيليين الـ 12 الذين قتلهم إرهابيو حزب الله. كان هؤلاء الأطفال يلعبون مباراة لكرة القدم في مجدل شمس عندما أمطر إرهابيو حزب الله رؤوسهم الجميلة بالموت. وبعبارة أخرى، في حين أن هؤلاء الإرهابيين استخدموا مدرسة كقاعدة للإرهاب، لن يرى هؤلاء الأطفال مدرستهم مرة أخرى – ولكن لأجلهم لم يجد المجلس الوقت لعقد جلسة طارئة. ووفقاً لزميلي الجزائري، فهم لا يستحقون جلسة طارئة. عار عليه. يا له من عيب. ويجب على المجلس أن يتساءل لماذا كان مقتل 12 طفلاً إسرائيلياً في مجدل شمس سبباً غير كاف لعقد جلسة، لكن القضاء على إرهابيين فلسطينيين يعملون انطلاقاً من مدرسة سبب كاف لعقدها.

لكن الأمر الذي لا يصدق بتاتاً هو تقاعس المجلس عن إدانة ووقف أكبر خطر وتهديد للمنطقة بأسرها – إيران. فالآن على وجه التحديد، وبينما نتكلم، يستعد ملايين الإسرائيليين لهجوم مباشر من إيران، تماماً كما فعلوا في نيسان/أبريل. يهدد عدوان إيران المنطقة بأسرها بالحرب – حرب إقليمية. لكن المجلس يبدد وقته هنا على أكاذيب يروجها الإرهابيون. إن عقدنا لجلسة طارئة لأن حماس تستخدم المدنيين كدروع بشرية، بدلاً من مناقشة التهديد العالمي الحقيقي، يمثل على أكمل وجه الخطة المشوهة داخل الأمم المتحدة – وهو تناقض كبير بين ما يسمى بجدول أعمال المنظمة والواقع العالمي.

وبما أن هذه قد تكون المرة الأخيرة التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي سفيراً لإسرائيل – ولكن قد تعقد جلسة أخرى بسبب الدعاية الإرهابية – أود أن أغادر المجلس بهذه الرسالة: لقد كنت فخوراً للغاية بتمثيل بلدي – أكثر البلدان تحلياً بالأخلاق في العالم – في الأمم المتحدة، هذا المكان المنحرف. هل يسمعني الممثل الفلسطيني؟ وآمل أن يرى المجلس أيضاً يوماً ما التحيز وانحراف الأخلاق هنا، وأتضرّع إلى الله كي يرى الحقيقة – وهي أن المنظمة الإرهابية التي يمثلها هذا الرجل الموجود هنا والأنظمة المستبدة ينبغي إدانتها بدلاً من حمايتها، وأن إسرائيل ينبغي الإشادة بها. فنحن نمثل اليوم طليعة الحضارة. ولكن حتى ذلك الحين – يحيا شعب إسرائيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): بإيجاز شديد، أود أن أشهد هنا أن الأطفال الـ 16 000 الذين قتلوا منذ 7 تشرين

الأول/أكتوبر لم ينتحروا، وأن النساء اللاتي ذُبحن، وعددهن أكثر من 10 000، لم ينتحرن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة العاجلة، التي لن تكون الأخيرة على الأرجح، بشأن المسألة نفسها بينما يستمر ذبح المدنيين على يد حكومة إسرائيل الحقودة.

للأسف، يواصل البعض في هذه القاعة تأييد إسرائيل والدفاع عنها وهي ترتكب أبشع الجرائم التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة ضد الإنسانية، في منأى من العقاب. والواقع أن عدم التوصل حتى الآن إلى حل للنزاع المستعصي المدرج على جدول أعمال هذه المنظمة منذ زمن بعيد يشكل اتهاماً بحق مجلس الأمن.

وقد أشار الأمين العام، يوم أمس بالتحديد، معرباً عن أسفه لعدم كفاءة مجلس الأمن إلى أنه

> ”منذ عام 1945، كان مجلس الأمن حجر الأساس للسلام والأمن العالميين. لكن التصدعات في أسسه أصبحت أكبر من أن يتم تجاهلها، مما يساهم في الوصول إلى طرق مسدودة ومآزق وجمود فيما يتعلق بالأزمات الأكثر إلحاحاً اليوم.“ (S/PV.9702، صفحة 2)

في هذا الصدد، يشكل عجز المجلس عن وضع حد للإبادة الجماعية التي تواصل إسرائيل ارتكابها ضد شعب غزة مثالاً على ذلك.

إن إفلات إسرائيل من العقاب والحماية السياسية الواضحة التي تحظى بها ليسا من نسج الخيال؛ بل هما حقيقيان. ويشكك هذا الإفلات من العقاب في المعنى الكامل لعبارة ”ملزم قانوناً“، لأن المنظمة قد اتخذت قرارات عديدة منذ تأسيس الأمم المتحدة ما فتئت إسرائيل تقوضها منذ عقود.

ويؤكد جنوح إسرائيل القانوني أنها قد ارتكبت، مباشرة بعد تلقيها الدعم المسلح ممن يؤيدونها، مجزرة أخرى في 10 آب/أغسطس عندما قصفت مدرسة ”التابعين“ وسط مدينة غزة، حيث لجأت آلاف الأسر النازحة. أسفر ذلك عن مقتل أكثر من 100 من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين وإصابة العديد بجروح.

ومن المرجّح أن يزيد اغتيال زعيم حركة حماس إسماعيل هنية في طهران الشهر الماضي والاستهداف المستمر للمدنيين في غزة من تفاقم الحالة في منطقة مضطربة أصلاً. ونأمل أن ينتهي التحقيق في اغتياله قريباً وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة الهشة أصلاً.

لجأت جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، باعتبارها من أشد المؤمنين بسيادة القانون، إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار أمر بمنع إسرائيل من ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني. وتحدت إسرائيل أمر المحكمة وشنت هجوماً على رفح. ووضعت جنوب أفريقيا ثقتها مرة أخرى في نظام المحاكم الدولية وطلبت اتخاذ تدابير تحفظية إضافية لمنع أعمال الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وبتت المحكمة في المسألة فأكدت في قراراتها أن للفلسطينيين حقاً قانونياً في الحماية من الإبادة الجماعية وأن جنوب أفريقيا قد بيّنت أن هناك خطراً حقيقياً ووشيكاً بوقوع انتهاك لا يمكن تداركه لهذا الحق. لكن ذلك أيضاً لم يلق آذاناً صاغية.

وإضافة إلى الأدلة المقدمة في محكمة العدل الدولية، قدمت جنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن مجموعة من الأدلة دعماً لحجتها القائلة بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة. وتم تعميم هذه الأدلة باعتبارها الوثيقة S/2024/419، ونشجع جميع الدول الأعضاء على دراسة الوثيقة والاطلاع على محتوياتها.

لا بدّ من وقف الأعمال العدائية فوراً في جميع أنحاء غزة، كما يجب وقف جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين على نحو فوري ودائم. ولا شك في أن استمرار احتلال فلسطين، وتدمير البنية التحتية، ومَحق سبل العيش، والتهجير،

والعقاب الجماعي، والاغتيالات خارج نطاق القانون، ستزيد من صعوبة تحقيق حل سلمي للقضية الفلسطينية، وللحالة في الشرق الأوسط عموماً.

ونؤكد من جديد على أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن ينادي بأهمية القانون الدولي، بما في ذلك احترام ميثاق الأمم المتحدة، في بعض الحالات دون غيرها. ومن غير المقبول أن تتمكن إسرائيل من تجاهل القرارات الملزمة الصادرة عن المنظمات الدولية بكل بساطة، دون أي عواقب. ويجب على المجلس أن يكفل على الفور احترام قراراته بما يتماشى مع ولايته إذا ما أراد أن ينجح في رأب "التصدعات في أساسه" وأن يتجنب حالة تتسع فيها هذه التصدعات بحيث تصبح أكبر من أن يتجاهلها.

رُفعت الجلسة الساعة 17/35.